



کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

این کتاب در کتابخانه
 مجلس شورای اسلامی
 تهران در سال ۱۳۴۷
 شماره ثبت کتاب
 ۱۱۹۱۷
 شماره قفسه
 ۱۱۹۱۷

۱۹۴
 ۳-۳

محمد باقر خاوری

۱۹۴
 ۲۱۹۱۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
 تهران
 شماره ثبت کتاب
 ۱۱۹۱۷
 شماره قفسه
 ۱۱۹۱۷

مع قلته البعده وكشفه عن النافيه للاستعلاء وهو انما
 انشعق في ذلك مستند من الله تعالى المعونة عليه ومقررا به
 ومبني على المناقح يوم الحشر في شرح باب الحاد عشر من فروع
 الا بالله عليه توكلت واليه انبسط **قال** قدس الله روحه
 ابا بلحا دك عشر في ما يجب على هامة المكلفين من معرفة اصول
 الدين **قال** انما كان هذا بابا للحاد عشر لان المتكفل اخص
 مصباح المتكفل الذي وضعه الشيخ العنسى في العبادات و
 لا رعية ويرتب ذلك الحشر على عتبة ابواب ولما كان ذلك الكتاب
 في حق العمل والعبادة والاداء فيستلزم ذلك الى معرفة المعقود
 والمحقق فاشرف اليه هذا الباب فقال ابا بلحا دك عشر قوله
 فيما يجب على عامة المكلفين الوجوب لعدم اليقوت والسقوط
 ومنه قوله تعالى فاما وجب جوفها واصطلاصها الواجب هو
 ما يثبت ثابته على معنى الوجوه وهو على تعين واجبهين وهو ما
 لا يقطع عن بعضه بقيام بعض الاخر به وواجب كفاية
 وهو بخلافه والمعرفة من القسم الاول فكله قال يجب على

المكلفين

المكلفين والكف هو الاستطاعة التي بالغ العاقل فليثبت والصحيح
 والمحقق ليسوا المكلفين والاصول جمع اصل وهو ما يعني عليه
 غيره والذين لغة الجرام عنه كما ترون تزان واصطلاحا وهو الطريقة
 والشرعية وهو لما ردها ويحيى عن الحق اصل الدين لا سيما في
 الترتيب من الهدى والفقه والتدريج حيث عليه فاقها من قوله على
 القول المتوقف على ثبوت لم يسل وصفا له وشرع الفروع عليه وحمل
 الاصول هو ما يبحث فيه عن اصل الشريعة الله تعالى وصفا له وعمله
 بقوة الانبياء وعلامة الامامة والمعاد **قال** اجمع العلماء على وجوب
 معرفة الله تعالى وعبادته النبوية والسلبية وما يقع عليه وما
 يمنع النبوة والامامة والمعاد **قال** اتفق اهل الجمل والعقل على انه
 محقق على وجوب هذه المعارف واجراهم حتى يتشاقا اما عننا
 فلا قول المعقود فيهم فاقا عننا غير بقوله على الله عليه السلام
 لا يجمع متعلقا والاول وجوب المعرفة مستند للامام عتق
 وسمعي بما الاول في وجوب النبوة **قال** فاقا عننا ما عتق
 لا خفاء في دفع الحق واجبه لانه لم ينسأ في عيني دفعه فحكم

العقل بوجوب دفعه **قال** ان يتكفل للمعقود وجب ولا يتم
 الا بالمعرفة اما انه واجب فلا صحة في ان عند العقلاء
 بشرية واما انه لا يتم الا بالمعرفة فلا ان الشكل انما يكون
 بما يناسب احاد المتكفلين مسوق بمعرفة ولا لا يكون
 والباقي مع ما معجب بكونه فيجب معرفته ولما كان التكليف
 واجبا في الحكمة كما سبقت في وجوب معرفته فينبغي وهو
 البني من الله عليه والموسم وفاقا وهو الامام
 المعاد لا يستلزم المكلف وجوب اخباره واما الرتبة التي
 في وجوب الاول قوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله والاس
 للوجوب والثاني لما في قوله تعالى ان في خلق السموات والارض
 رفق واختلاف الليل والنهار الايات لا اولى الا بالباب قال
 النبي صلى الله عليه واله لا اله الا الله فاعلم انه لا اله الا الله والاس
 على تقدير عدم ثبوت اى عدم الاستدلال بما تضمنه الآية
 من ذكر الامام السجدة والادوية بما فيها من اذات
 الصنع والقدرة والعلم على وجودها ونها وقدرته علمه
 فيكون

فيكون النظر الاستدلال واجبا وهو المطلق قال بالاول
 لا يستلزم اول الاليل لغة هو المرشد والاول
 اصطلاحا هو ما يلزم من العلم به العلم بشي اخر وما
 وجبت المعرفة وجب ان يكون بالنظر والاستدلال
 لانها ليست فرضية لان المعقود المعلوم لا يختلف
 فيه العقل بل يحصل بادر في سبب من توجه العقل
 اليه والاحساس بها كالحكم بان الواحد نصف الاثنين
 وان النار حارة والشمس مضيئة وان الماء حار
 وغريبا وغير ذلك المعرفة ليست كذلك لوقوع
 الخلاف فيها ولعدم حصولها بغير توجه العقل اليها
 لعدم كونها حسيية فتعين الاول اخصر العلم في
 الضرر والنظر فيكون النظر والاستدلال واجبا
 وهو المطلق لان ما لا يتم الواجب المطلق الا به وكان
 مقدر على علمه فهو واجب لانه لا لم يجب ما يتوقف
 عليه الواجب فاما ان ينبغي الواجب على الوجوب او لا

فمن الاول بانهم تكليف ما لا يمتنع وهو محال كما سبق
وهذا الثاني بانهم يخرجوا الواجب المطلق عن كونه واجبا
وهو محال ايضا بالنظر وهو ترتيب امور العلوم لتتدرج
الى امر اخر ويبدأ بذلك هو ان النفس تتصور المطلق
اولا ثم تحصل المقدمات الصالحة للاستدلال عليه
ثم تنسب اليها ترتيبا يتردد العلم به ولا يجوز معرفته
الله بالتقليد هو قبول قول الغير من غير تحصيل دليل
وانما قلنا ذلك لوجهين الاول اذ استناد الناس
في العلم واخذوا في المعقولات فاما ان يعتقد المرء
لكل من يجهل ما يعتقد منه فيكون اجتماع المتناقضات
وهذا البعض فاما ان يكون لمخرج اول فان كان الاول
لمخرج هو الدليل ان كان الثاني فيلزم الترتيب بل لمخرج
وهو محال الثاني انه تعالى ذم التقليد بقوله انا وجد
الاعمال على امة وانا على اثارهم مقتدون وجبت الاول
على النفس والاستدلال لا يتولد من انوارها بل من قبل هذا

الاول

الاول

او ثانيا من علم ان كنههم صادقين قال فلا بد من ذكرها
لا يمكن جعلها على احد من المسلمين ومن جعل شيئا
من ذلك خرج عن رتبة المؤمنين واستحق العقاب
الثالث اقول لما وجبت المعادفة المذكورة بالدليل
السابق اقتضى ذلك وجوبها على كل مسلم او مقرر
بالشهادتين ليصير بالمعقولة موقفا لقوله تعالى
قالت الاعراب امنا قل انتم مني ولكن قولوا
اسلمنا فنعني عنهم الايمان مع كونهم مقررين بالا للهية
والرسالة لعدم كون ذلك بالنظر والاستدلال
حيث ان الشواب مشرط بالايمان كانه انما هو هذا
لعارف مستقفا للعقاب بالدلائل لان كل من لا يستحق
الشواب اصلا مع انصافه بشرابط التكليف فهو مستحقا
للعقاب بالاجماع والرياسة بكبرياء سكن الدليل
فيما عجزت رابطة بها البهم واستعار هذا الحكم لاجتماع
للمؤمنين وهو استحقاق الشواب للزائم والتعظيم حال

وقوله

ولم يمكن لا يكون واجبا لذاته

لذاته

صادقا

ورقت هذا الباب على فصول الاول في اثبات محال
الوجود نونا ونقول كل محقق اذا ان يكون واجبا
الوجود في الخارج لذاته واما ممكن الوجود لذاته
واما متعبر الوجود لذاته اقول المطلوب الاقصى
والحد في هذا الفن هو اثبات الصانع تعالى فيكون
براهبه وقدم بسببه معرفة في تقسيم المعقول لثلاثة
الدليل الاول على بساطة وتفرعها ان كل محقق وهو الحقيقة
الحاصلة في العقل انفسها اليه الوجود الخارج فاما ان
يصح انصافه به لذاته او لا فان لم يصح انصافه لذاته
فغير متعبر الوجود لذاته كشرطه البرهاني وان صح انصافه
به فاما ان يصح انصافه به لذاته او لا فالاول هو واجب
الوجود لذاته وهو الله تعالى لا غير الثاني ممكن الوجود وهو
ما عداه الى اجب من الموجودات واما قد يقال في الواجب
بكونه لذاته احراز من الواجب لغيره كوجوب وجوب
للعول عنه حصوله على تمام فانه يجب وجوده لكن لا

لا يوجد

الوجود على تمامه وقيل المتعبر ايضا بكونه لذاته حرا
من المتعبر لغيره كما متعبر المعلول عند عدم علته وهذا
الغرض ان داخلا في قسم الممكن واما الممكن فلا يكون لغيره
فلا فائدة لذاته الا ليليك انه لا يكون الا كذلك لا كذا
ولم يتم هذا البحث بذكر الغائرين من يتوقف عليهما البحث
الابن الاول في خواص الواجب لذاته وهو خمسة الاولى
انه لا يكون واجبا لذاته وجوبا لغيره معا ولا يكون
وجوده متوقفا على مقتضى ذلك الغير فلا يكون واجبا
لذاته وهو خلف الثاني انه لا يكون وجوبه وجوده
زايدا عن علية ولا انتقارا اليهما فيكون ممكنا لذاته
انه لا يكون صادقا عليه التركيب لانه المركب مشتق
الخارج عنه المعقولة له فيكون ممكنا والممكن لا يكون
واجبا الرابع انه لا يكون جزء من غير لا لان وجوده
منفصل عن ذلك الغير فيكون ممكنا الخامس انه لا
يكون على اثنين كما سبق في دلائل الترتيب

فخواص الممكن الأول انه لا يكون اصل الطرفين اعني
 الوجود والعدم والحد به من الاصل بل هما معا متساويان
 بالنسبة اليه كصفي الجبر ان فان ترجح احدهما على
 الاخر فلما يكون بالسبب الخاف جملته لو كان احدهما
 اولي بهما لكانا متساويين وقبح الاخر لان كان الاول
 لم يكن الا لغيره كافيته ولما كان الثانية كان المميز فواو
 به واجبا الى الممكن اما واجبا او متساويا ان الممكن
 محتاج على الموتر لا يتصلما استو الطرفين اعني الوجود و
 العدم بالنسبة اليه استحال ترجح احدهما الاخر لا
 لم ترجح والعلم به بدليل ذلك ان الممكن الباق
 الى الموتر والتماقتساد ذلك لان لا يمكن لان لم يهتبه
 الممكن بسبب جعل رفعه عنه والآخر ان نقل به معنى الا
 الى الوجود والامتناع وقد ثبت ان الاجتماع لازم الا
 ولان لازم لان لا يكون الاحتياج لازما للممكن وهو المظهر
 فان لم يستك ان ههنا موجود بالضرورة فاذ كان ذلك

فهي

في اثبات الصانع

فالخط وان كان ممكنا انفق ان موجود بوجوب فان كان بالضرورة
 فلو كان الموجب واجبا فالخط وان كان ممكنا اخر وهو
 تسلسل وهو بطر انما جميع احاد تلك التسلسلة
 لجامعها جميع الممكنات يكون محتملة بالضرورة فيفسر
 في امتناع الوجود لذاته فلا بد لها من وجود خارج عنها
 بالضرورة فيكون واجبا بالضرورة وهو قول للعلماء
 في اثبات الصانع طريقان الاول هو الاستدلال بان
 الخلق الى السبب على وجوده كما اشار اليه في الكفاية
 اليونانية قوله تعالى مستتر بهم ايات في الافاق وفي انفسهم
 حتى يتبين لهم انه الحق وهو طريق ابراهيم الخليل
 فانه استدلال بالادلة التي هي الخفية المستترة
 للحكمة المستترة للحديث المستترة الصانع الذي
 هو ان ينظر مناد في الوجود نفسه ويقدم اليه
 يمكن حتى يشهد بوجود واجب من عنده جميع ما
 من الممكنات في اليه اشار في التفسير قوله اولم يكن

انه على كل شيء شهيد والمصنف ذكر هذا البيت القاطع
 فاشارة الى الاول عند اثبات كونه فانه لا وسبب في
 الثاني فهو المذكور ههنا وقدره ان تقول لو لم يكن
 موجودا لزم اما الوجود والتسلسل واللام بطر
 وهو عدم الواجب مثله في المبتلان فيمتنع هذا الخلق ان
 احدهما بيان لزم الوجود والتسلسل وانتهما بيان
 بطر ههنا اما بيان الامر الاول فهو ان ههنا ما هي
 متصفه بالوجود بالضرورة فان كان الواجب موجودا
 معوها فهو المظهر وان كان موجودا بل هو اشتركتها
 بجعلها في الامكان اذ لا سلطة بينهما فلا بد لها
 من مخرج بالضرورة فمخرجها ان كان واجبا فهو
 ولذا كان ممكنا انقراضه مخرج اخر فهو ان كان فرضا
 الا لزم الوجود ولا كان ممكنا اخر وهو نقل الكلام
 اليه ونقول كما قلناه اوله بل هو التسلسل نقل
 بيان لزمها واما بيان الامر الثاني وهو ان بطر

نقول

فقول اما الوجود فهو عبارة عن توقف الشيء على ما يتوقف
 عليه كما يتوقف الف على ع و ب على الف وهو بطر الف
 اذ يلزم منه ان يكون الشيء الواحد موجودا مع وجود ما هو
 صحيح فذلك لانه اذا توقف الف على ب كان لا لاف من توقف
 ب على ما يتوقف عليه ب هو الالف نفسه فيلزم توقفه على
 نفسه والموقف عليه متوقف على الموقف فيلزم تقدمه على نفسه
 والمتقدم على نفسه عن خوف هو انه متقدم يكون موجودا
 لما فيكون موجودا قبل نفسه لانه موجودا مع وجوده
 وهو محذور التسلسل فيلزم تقييد علوه على ما يتوقف
 السابق علوه فلا حقه وهكذا وهو ايضا بطر لان جميع
 تلك التسلسل الجامعة لجميع الممكنات يكون ممكنا لانها
 بالاحتياج فتشرك بجملتها في الامكان فتشرك في الموتر
 اما نفسها اجزائها اذ خارج عنها ولا تسام كلها باطله اما
 الاول فلا يستحال اياها الشيء في نفسه ولا لزم تقدمه على
 نفسه وهو بطر كما قلناه واما الثاني فلا بد ان يكون الموتر

جوفها لئلا يكون مؤثرا في نفسه لانه من جملة اجزائه
 ايضا فيلزم تقدمه على نفسه وهو مستلزم اما الثالث
 فلو جيب ان الاول ان يكون الخارج عنها وجبا
 لغرض اجتماع جملة الكميات في تلك التسلسل فلا يكون
 خارجا عنها لما الواجب لا واسطه فيلزم مطلوبها الثاني
 انه لو كان المؤثر وكل واحد من تلك التسلسله امر خارجا عنها
 لزم اجتماع عقول على معلول واحد متحقق وهو الاول مستغنى
 عنها حال احتياجها اليها فينتفيضان دعوى فيلزم
 مطلعا نقول ان بطلان الاثر والتسلسل فيلزم المطر وهو
 الواجب على الفصل الثاني في مفاك التبعيه وهو ثمانية اركان
 انه تعالى تارة يختار ان العالم هو ذلك الذي كل جسم فانه لا يملك
 عن الحوادث احدى الحركه والسكون وهما احدهما لا يستلزم
 السبوتية بالغير ولا ينفك عن الحث فهو حث بالضرورة
 فيكون المؤثر فيه هو الله تعالى تارة يختار لانه لو كان جريا
 لم يختلف اثره بالضرورة فيلزم اما قدم العالم او حث الله

الفصل الثاني في صفات التبعيه

تأخر

قوله

تعالى فيها باطلان اقول لما في من اثبات الذات
 شرف في اثبات الصفات وقدم الصفات التبعيه لانه
 وجوده والسلب عدمه والوجود اشرف من العدم
 مقدم على غيره وابتناءه يكون قادرا لا يستلزم الصفات
 القدره وليذكر مقدمه مشتمل على نفس مبررات هذا
 البحث فنقول القادر المختار هو الذي اذا شاء ان
 يفعل فعل او اذا شاء ان يتحرك يتحرك مع قصد لا
 والموجب بخلافه والفرق بينهما من جهة الاختيار
 يمكنه الفعل والتحرك معا بالنسبة الى شيء واحد وتكون
 بخلافه الثاني ان فعل المختار يجوز تأخير عنه فعل
 الموجب لا ينفك عنه كالشمس في اشرافها واقرار
 في احرارها والعالم كما هو موجود سوى الله تعالى و
 الحث هو الذي وجوده مسبوق بالغير وبالعدم
 لعدم بخلافه والجسم هو المتعين الذي يقبل القدمه
 الجوهري الثلاث والحيز والمكان شيئا واحدا وهو الذي

في قوله
 المختار
 المختار
 المختار

المتوهم انها تشغل الاجسام بالتحصيل فيه والحركه
 هي حصول الجسم في مكان بعد اخر والسكون هو حصول
 ثاق في مكان واحد اذا تقرب هذا فنقول كما كان
 لعالم محض فان كان المتحرك فيه هو الله تعالى فليس
 فهاذا دعوى بان الاولى ان العالم محلث الثانية
 انه يلزم منه اختلاف المصانع اما بيان الدعوى
 الاولى فلان المراد بالعالم عند المتكلمين هو السموات
 والارض وما بينهما وما بينهما وذلك اما اجسام
 او اعراض وكلها حادثان اما الاجسام فلا انها
 لا يخرج من الحركه والسكون الحادثين وكلها لا يخلو من
 الحوادث فهو حادث اما انها لا يخلو من الحركه
 السكون فلا من كل جسم لا بد له من مكان مفرقة وج
 اما ان يكون لا شأ فيه او لو الساكن او متحرك عنه
 وهو المختار ولا واسطه بينهما بالضرورة واما انها
 فادان فلا منها مسبوق بالغيره ولا شيئا من

القديم

القديم مسبوق بالغير فلا شئ من الحركه والسكون يتقدم
 فيكونان حادثين ادلا واسطه بين القديم والحادث اما
 انها مسبوقان فلان الحركه عبارة عن الحصول الاول
 في المكان الثاني فيكون مسبوقا بالمكان الاول مفرقة
 السكون عبارة عن الحصول الثاني في المكان الاول فيكون
 مسبوقا بالحصول الاول بالضرورة ولما ان كل ما لا
 يخلو من الحوادث فهو حادث فلا بد له من حادث
 لكان قديما مسبوقا اما ان يكون محقق القدم شيئا
 تلك الحوادث الا انفسه له ولا يكون فان كان الاول
 لزم اجتماع القدم والحادث معا في شيء واحد وهو
 محال وان كان الثاني يلزم بطلان ما علم مفرقة
 امتناع انك كالحادث عنه وهو محال واما الاول
 فلا يحتاج حجة في وجوده الى الاجسام والمحتاج الى
 حادث اول بالحوادث اما بيان الدعوى الثانية
 ان الحادث لما انقضت ماهية بالعدم تارة وبالوجود اخرى

كان ممكنا فيفسر الى ان كان المشرع انما هو المشرع
وان كان موجودا لم يتخلل في شئ من فعله فيكون قد تم اثره لكن
ثبت حدوثه فيكون حدوثه مؤثرا للذات ولا يكون
محال فثبت ان الله تعالى هو جازم اما في العلم
او في حجة الله تعالى وهو حال قال وقدس سره تعالى
بجميع المقدمات لان العلة المحيية هي الامكان ونسبة
ذاته الى جميع السوية فتكون قد تم عامه اقول لما
ثبت كونه تعالى قادرا في المحل شرع في بيان عموم قدرته
وقد نازع فيه الحكماء حيث قالوا انه لا يصدر عنه الا
واحد والتشويه حيث نعوذ الله من هذا الشر والنظام
حيث اعتقد انه لا يتدرج على القوي والبلخي حيث منع عن
قدرته على مثل معجزات الانبياء حيث احوالهم
على معجزات الانبياء من ذلك كله والذليل على ما
ان قد استعمل المانع بالنسبة الى ذاته فيجب
التعلق العام اما بيان الاول فهو ان مقتضى كونه قادرا

هو قوله

هو ذاته ونسبها الى جميع مساوية لغيرها فيكون مقتضاها
ايضا مساوية للنسبة وهو المطلق واما بيان الثاني فانه
المقتضى لكون الشئ مقدورا هو ان يكون له القدرة
مقتضى كونه بين الكل فيكون مقتضى المقدور به ايضا مقتضى
وهو المطلق والذات مقتضى المانع بالنسبة الى القادر واما
النسبة الى المقدور وجب لتعلق العام وهو المطلق
ان لا يكون من التعلق او في الواقع بقدرته هو البعض ولا في
وان كان قادرا على الكل والاشاعة في اقتوا في عموم
التعلق وادعوا معه الوقوع وسببا في بيان ذلك
ان شاء الله تعالى قال الثاني انه عالم لانه فعل الا
فوالحكمة المتقدمة وكل من قدر ذلك فهو عالم بالمتقدم
اقول من جملة صفاته النبوية كونه تعالى عالما بالعام
لأنه لا يتبين له الاشياء بحيث يكون غير غاية عنه والفعل
الحكم المتقن هو المشتمل على امور غير سنية للمنتفع نحو ان
كثيرا من الدليل على كونه تعالى عالما بجميعها ان الله تعالى

عالمه

هذا هو مقتضى كونه تعالى عالما بجميعها ان الله تعالى
هو مقتضى كونه تعالى عالما بجميعها ان الله تعالى
هو مقتضى كونه تعالى عالما بجميعها ان الله تعالى

وكل خات عالم اما المصغر قدس بيانها واما الكبير
فعل المختار تابع لفصل ويستحيل فصل شئ من شئ
العلم به الثاني انه فعل الافعال الحكمية المتقدمة
من كان كذلك فهو عالم اما ان فعل الافعال الحكمية
المتقدمة ذلك طاهر من تدبير مخلوقاته اما السمو اية
فلما يترب على امرها من خواص المصنوع وكيفية
فصل تلك الحركات وادعائها وهي من في قدرتها
الارضية فما يظهر من حكمه المراتب الثلاث التي هي
الحس والاعتدال والنبات والاحمر الغريبة والمخالطة
فيها والخواص العجيبة المشتملة عليها ولو لم يكن الا
في خلق الانسان نفسه والحكمة المودعة في انشائه
وتوحيده خلفه وحواسه وما يتوحيه عليه من الذناب
كما اشار سبحانه بقوله ولم يترك في انفسهم من
العجايب المودعة في بني الانسان ان كل عقول من اعطيت
له قوى اربع الجاهلية والماسكة والخاصة والارضية والخالقة

فصلها

فصلها ان البدن لما كان ذاتا في التعلق اقررت الجاهلية
جانبه الى بدن على ما يتصل منه واما الماسكة فلا ذاتا في
الجانب لوجوه العصور ايضا فيخرج من ماسكة كذا
بفعل فيه الهامة واما الهامة فلا ذاتا في الجاهلية الى ما
يصلح ان يكون جزءا للمعجزات لما الراضة في الجاهلية
الفاضلة مما فعلته الهامة والاهلية والعقول اليه ولما
ان كان من فعل الافعال الحكمية المتقنة فعلم به في كل ذلك
الا وهو يتبين بها قال وعلمه يتعلق بكل معلوم للتشابه
نسبة جميع المعلومات اليه لانه في جميعها هي
معلوم فيجب له ذلك لاستحالة انتقاده الى غير اقول
البارع في علمه بكل ما يصح ان يكون معلوما واما كان او
ممكنا تدبرا كان او محذورا صلا في الحكماء حيث منعوا من
علمه بالجزئيات على وجه جزئي لا تغنيها في العلم الذاتي
فلما التغير هو التعلق بالاعتدال في العلم الذاتي والذليل
على ما قلناه انه يصح ان يعلم كل معلوم فيجب له ذلك اما

انه يصح ان يعلم فلا نه حتى وكل حتى يصح ان يعلم ونسبة
هذه الصحة الى جميع ما عداه نسبة متساوية ونسبة
نسبة المعلومات اليه فلما انه اذا صح له شيء صح له
فكون صفاته تمام ذاتية والصفة الذاتية هي صفته
والا لا افتقر انصاف الذات بها الى الغير فيكون البارز
تمامه من غير ان يعلمه الغير وهو ان قال الثالثة انه
حياته قادر عالم فيكون حيا بالضرورة اقول من صفاته
التي هي كونه حيا فاما ان قال الحكماء ان الحسين البصري
حيث يعبر عن صفته انصافها للذات والعلم وقالوا
هي صفته مغايرة هذه الصحة والحق الاول اذا الامر علم
الذات والبارز نعم ثبت انه قادر عالم فيكون حيا وهو
المعلم قال ابو العز انهم يريدون كونه لان تخصيص
الافعال بالاجزاء هي في وقت حدوثها في وقت اخر فلا بد له
من خصوص وهو الالدية ولا نه نعم امر وهي وهما
يستلزمان الالدية والكونية اقول انفق المسلمون

حتى

سبحو كان

على صفته بالارادة واختلافها في معناها فقال ابو
الحسين البصري هي عبارة عن علمه بما في الفعل من
المصلحة الى اعمية الى ايجاده وقال الجار معناه انما يريد
ولا تنكر معناها ان سلبى لكن من الخيال انما لا يرد
الشيء مكانه وقال البصري في افعاله علمه بها وفي افعاله
غيره ان بها فان اذا العلم المطلق فليس بالالدية كما
سابق فان اهل العلم المقتبل بالمصلحة فيفكر كما
ابو الحسين ولما الامر فهو مستلزم للارادة لا يتفكر
وقالت الاشاعرة وجماعة من المعتزلة انما صفته زائدة
مغايرة للغيرت والعلم خصص للفعل ثم اخضعوا
وقالت الاشاعرة ذلك انما يعني تيمم وقالت
المعتزلة والكرامية فهو معنى حادث والكرامية قالوا
هو قائم بذاته نعم والمعتزلة قالوا لا في محل وسبب ان يطلق
الزيادة فاذن الحق تاليد ابو الحسين ولما لا يل على شئ
الارادة من وجهين الاول ان تخصيص الافعال

ميراث

كما اذا ارادته معناه علمه باسمه الى المصلحة التي
الى ايجاده الثانية ارادته ليست زائدة عما ذكرناه ولا
كانت اما معقودين كما كانت الاشاعرة فيلزم تعدد القوة
وقدم الامر واحدنا فاما في ذاته كما كانت الكرامية يكون
علما للحوادث وهو باطل كما سبق في قوله في قوله فيلزم
رجوع حكمه الى الغير لا اليه ولما لا يفعل كما تقول المعتزلة
مقتدره من ان الاول انه يلزم منه التسلسل وهذا اسم
يلزم من مذهب الكرامية انهم مسبوق بارادة الحق تعالى
حادثه وتسلسل الكلام في تسلسل القادرات استقام
مفهومه لا في فعل قال الخامسة انه مقام من لا ارادته
حتى يفهم ان يكون وقد وعى القرنين في قوله لا يجب
اشارة اقول قد دلت الالايان التقليدية على انها بالارادة
وهي زائدة على العلم فانما هو تفرقة ضرورية بين علمنا
بالسواد والبياض والنصوت الهادي بين ادراكنا
لها وتلك التفرقة واجبة في ناشر الحواسم يمكن

بالاجزاء في وقت حدوثها في وقت اخر فلو ان
تساوي الذات والاحوال بالنسبة الى الفاعل ولا
لذا لا يلزم له من تخصيص ذلك المخصص ما للغير
الزائدة فهي متساوية بالنسبة فليست حاله للتخصص
لان شأنه الاشارة بالاجزاء من غير ترجيح واما العلم
العلم المطلق فذلك تابع لتعين الممكن وتغيره صوريه
فليس مخصصا ولا كيانا مبنيا على ما باقي الصفات غطا
انها ليست ماحلة للتخصص فاذن المخصص هو علم خاص
مقتضى لتعين الممكن وهو صوريه هو العلم باشتغال
مصلحة لا يحصل الا في ذلك الوقت وعلى ذلك الوجه
هو الارادة اتفاق انه تعالى امر بقوله ايمى القلوب ونحو
يقول لا يتبين ان الاوامر بالشيء يستلزم ارادته ضرورة
والشيء من الشيء يستلزم كونه هية مرفوعة للبارى تعالى
مريد كونه وهو المعلم به فاننا بان الاله على اهتدائه
هو علمه باشتغال الفعل على العشرة القادرة عن ايجاده

والاول العقلية على استقامه الحواس والادراكات العقلية
ذات الالهي عليه فادركه هو علمه بالذات كات حواله
منه انفسه به هو ما دل على كونهما بالكل المحلقات
من كونهما فصيح ان يكونا في وقت واحد في نفس الله
يجب اثباته له فادركه هو علمه بالذات كات حواله
قال السادس انه علمه ان في باق ابراهيم الخليل
الوجود فيسجل العوم السابوقه للاص على اقل هذه
صفات اربع الارضه الوجود وجوده فالعلم والارضه
هو العلم بجميع الارضه الحقيقه والحقيقه بالنسبة الى
جانبها على الناحية المستمرة في العلم بجميع الارضه
والاخرى هو المصاحبة بجميع الارضه حقيقه كانت او لم تكن
بالنسبة الى المستقبل والسرور على جميع الحول والارضه
هو انه ثبت انه لا يوجد في الوجود فيسجل عليه العوم مطلقا
سواء كان سابقا على وجوده ان لا يكون تكميلا له او لاحقا
عليه ان لا يكون باقيا له او اذا استحال العدم المطلق عليه

قوله

مكمل

ثبت قومه وان ليه في ما عاين به وهو المظهر قال الشارح
انه علمه بمكمل الاجزاء والمركبات بالكل هو الحرف المسمى
الحقيقة ومعنى انه تعلم بمكمل انه اوجز الكلام في جميع
من الاجسام وتفسير الاشياء غير معقول اقول
من جمله حقا انه الشبهة يكون تعلمه بمكمل اوجز اجمع
المستحق على ذلك واختلاف اجزائه في ذلك في مقامات
الوجز الى حله في الطريق الحشرية هذه المقامات
الاشياء العقلية مقالت المعنى هو المصحح وهو الحق
لعدم الدليل العقلي وما ذكره دليله فليس يتأخر
اجمع الانبياء على ذلك في شوقه في علمه في شوقه
عليه فيبني انما الثاني في ماهية كلامه في علمه في شوقه
انه معنى في علمه في شوقه في علمه في شوقه في علمه في شوقه
المقابلة له في المقابلة في علمه في شوقه في علمه في شوقه
ولا ينبغي ان يترك الاستقامه في علمه في شوقه في علمه في شوقه
الكلام وتلك المقابلة في علمه في شوقه في علمه في شوقه

والاول في المركبة تركيبا منقسم الى اخرين وهي الاول
ان المتبادر الى افهام العقل هو علمه في علمه في علمه في علمه
يصرف في الكلام من علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
الثاني انما ذكره غير مستوفى فان المستوفى في العلم
هو الذي يصح منها العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
او العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
لخصر به ما قاله وانما لم يكن مستوفى لم يسمع اثباته
ان العلم في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
تلك الصفة اما الاشياء فيقولون بالعلم في العلم في العلم في العلم
بأنه تعلمه في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
والعلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
وقد انت الحرف في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
لا تعلم به الكلام والاول في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
على كل المقدمات وانما ذكره في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم

الاول

الاول انه لو كان المكمل من تام به الكلام كان الهوى
الذي يشتمل به الحرف والصوت مكمل وهو باطل لان اهل
اللغة لا يسمعون المكمل الا من نزل الكلام اذ من قام به
الكلام ولم يزل كان المصدر غير مكمل وقالوا في العلم في العلم في العلم
لسان المصروف في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
المعروف فاعلم الحق الثاني ان الكلام اما المعنى وقد
بان بطلانه في الحرف والصوت ولا يجوز ان يكون في ذاته
والا لكان ذا حاسة ليتوقف وجوده على وجود حجة
معرفة فيكون الباطن ذا حاسة وهو باطل وهو المظهر
الرابع في قوله او هو قد نقلت الاشياء بغير المعنى
وقد انت الحرف في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
وهو الحق بوجه الاول انه لو كان تعلمه ان لم تعلمه
القدماء وهو باطل لان القول بغيره غير الله كذا في كلامهم
فلم يزل اكثر النصارى لا يشاء تعلمهم من الانتم في النفاذ
انهم مركب من الحروف والاصوات التي هي من النصارى

منها بوجوه لا تحقدها العقول لا يجوز عليه العلم بالثابت
 أنه لو كان قد جازم الكذب عليه ثم لا يزال باطلاً بالبرهان
 ضربه بيان الملازمة أنه اجتراباً من نوح في الأول ولا يرى
 سلبه إذا لم يتحقق العلم فيكون كاذباً الرابع بوجوه
 منه العيش في قوله أفهم المصلحة واستوى الزكوة أنه لا
 يخلو في الأول والعيش فيجمع بينهما عليه نعم الخافض
 قوله ما يأتيهم من ذكر من ربه من حديث والذكر هو القرآن
 لقوله نعم أنا نحن القرآن الذكر لأنه الذكر للذكر والقرآن
 وصفه بالحدث فلا يكون تدبراً لقوله العلم ونفس
 الاستشعار غير معقول إشارة إلى ما ذكرناه وهو
 المفردات الأربعة قال الثامنة أنه نعم صادق لأن الكذب
 فيجوز بالبرهان والله نعم منزه عن الاستعانة بالنقص
 عليه أقول من صفاته الثابتة كونه صادقاً والصدق هو
 الخبر لا شيء المطابق والكذب هو الخبر غير المطابق لأنه
 لو لم يكن صادقاً لكان وهو باطلاً لأن الكذب فيجوز من ضرورة
 يلزم

صفت

يلزم اتعاض الباري بما بالقيح وهو باطل بالبرهان
 الكذب بقصو الباري عما من عن النقص الفصل الثالث
 في صفاته السلبية وهي سبع الأولى أنه تعالى ليس مركب
 والآن لكان مستغنياً إلى أجزاءه والمستغنى عن أجزائه
 لما فرغ من صفاته الشبويه شرح على السلبية وتسمى الأولى
 صفات الأكرام والثانية جلاله وثالث كانت جميع
 صفاته صفات جلاله فإن اثبات قدرته باعتبار سلبه
 الجبر عنه وإثبات العلم سلب الجهل عنه وكل باقي الصفات
 في الحقيقة المعقولة لنا من صفاته ليس إلا السلب
 والاضافات وأما كونه ذاته وصفاته في غير نظر العقول
 ولا يعلم ما هو إلا هو وغدركم المص هذا سبعا الأولى
 لأنه ليس بمركب والمركب هو ما لا جزء في نقصه البسيط
 وهو ما لا جزء له ثم التركيب قد يكون حقيقياً كتركيب
 الأجسام من الجواهر الأخرى وقد يكون ظاهرياً كتركيب
 الماهيات والخزيرة من الأجزاء والنقص والتركيب

صفات

بكل المعين متغير الجزئية لا متغير حقيقة وعقله
 وهو ما يرد جزئية وجزئية غيره لا سلب عنه تعالى
 الشبه وهو مغايرة فيكون المركب متغيراً إلى الغير
 فيكون ممكن أن يكون الباري جلت عظمته مركباً لكان
 ممكناً وهو محال الثامنة أنه نعم ليس جسم ولا عرض
 ولا محل فلا لا يتفرق إلى المكان ولا متغير المكان عن الحوادث
 فيكون حادثاً وهو محال البدل نعم ليس بجسم ولا
 الجسم والجسم ما له طول وعرض وعمق والمعرض هو
 الخلق الجسم فلا يجوز له بدونه طولاً لم يزل له ليس
 بجسم ولا عرض وجهان الأول أنه لو كان أحد هما كان
 ممكناً للأول باطل وكل المذموم بيان الملازمة أن العلم
 ضرورة أن كل جسم فهو متغير المكان وكل عرض فهو
 متغير المحل والمكان والمحل غيرهما فيقتضيان أن العلم
 والمتغير ممكن فلو كان الباري متغيراً جسمياً أو عرضياً كان
 ممكناً الثاني أنه لو كان جسمياً أو عرضياً كان حادثاً وهو محال

بمعاني

بيان الملازمة أن كل جسم فهو لا يخرج من الحوادث فهو
 حادث وقد بينا أنه فلو كان جسماً لكان حادثاً لكنه
 قد جزم فيجوز التيقن أنه لا يجوز أن يكون في محل ولا
 لا يتفرق إليه ولا في جهة ولا لا يتفرق إليه ما أقول هذا
 ومفاد سلبه أن الله ليس في محل ولا في جهة ولا في جهة
 من المتصورات وهو الذي لا يتم صافي بل ليس ببارئ على
 علو كبرياءه والعقول من المحال هو قيامه بحدوده على
 سبيل التعجب وإن كان هذا المعنى فهو محال للأول
 افتقار الواجب وهو محال وإن كان غير ذلك من تقوى
 أقلام حكم بالتحقق والافتقار الثاني أنه تعالى ليس بجهة
 والجهة مقصور المحرقة وتعالى لا إشارة في جهة الكواكب الأربعة
 أنه تعالى في جهة الثوبية لما سوره من انظر أهل القبلة
 وهو باطل لأنه لو كان في جهة لكان إما مع استغناء عما
 فلا يصلح فيها أو مع افتقارها فيكون ممكناً والظواهر في قوله
 لها آثاراً ولا تعامل من كونه في صفاتها لا أنه حادثات

صفات السلبية

الاول من العقول على امتداد الجسمانية ولا سيما عليه حسب
تأويل غيره لا يستلزم العقل بينهما ولا اجتماع التوحيده
التفصيلية والتفصيلية لهما ولا لا يتبع العقل والاعتراض العقل
لنم اوضح العقل لا يوضح اصله بل في الامر بالجمع وهو العقل
بالعقل وتأويل العقل قال لا يصح عليه الذرة ولا لا يتبع
المراجع عليه اقول لا لولا الذرة امرين وجعلت ان لا يتبع
الى توفيقه في العقل لهما الذرة ادراكه الملائمة من حيث هو
ولا لا ادراكه الملائمة من حيث هو فانه قد يكون حين
وقد يكونان عقليين فان الادراك ان كان حسيا فهو
والا ففعليا انما اتفق هذا فيقول اما الذرة فهو عقل
عليه اجواب من العقل لا يتبعها ولا يتبعها الذرة فانه كان
حسية فكل العقل فانه يتبع المراجع والمراجع عقل عليه
تعاذ ولا يكون حسيا وان كانت عقلية فتدبرها احكام
تم وما حصلها في هذا لان الدار من عدم متصف بها لا يتبع
لا يستلزم التوحيده عليه وقع ذلك فهو من ذلك لا يتبع
فيكون

فيكون اجل من لا عقل من ذلك بانه ادراك ولا يتبع الذرة
الا انما واما المتكامل ففقا للعقل العقل في الذرة اما
لا عقله بعضهم بنى الذرة العقلية لولا وجود ذلك
في الشعر الشريف فان صفاته واسماوه ثم توفيقا لا يتبع
لا من غير التوحيده الا باذن منه لا بد من كان ذلك ما بين
في العقل لكنه ليس من الادراك بل ان كان في غير ما بين
جهة لا يتبعها قال ولا يتبعه غيره لا يتبعه الاتحاد
مطلقا اقول الاتحاد يقال على معنى جازم في حقيقة
المراجع فهو من غير الشيء شيئا اخر ان كان في السداد اما
من غير انما يتبع كما يقال صارت العقول و صارت لها
بما في ذلك شيء اخر كما يقال صارت العقل باضا فانها التي
عقلها الحقيقي فانه من غير التوحيده الموحدين وادراكه
انما اتفق هذا فاعلم ان الادراك متعين عليه ثم يتبعه لا يتبع
الكون والفساد عليه واما انما يتبعه ففقال بعض المتأخرين
انما الحق المتبع منهم قالوا اخذت لا هو تارة الباطن

توحيدي

مع تاسيسه عيسى فان عن غير ما ذكرناه فلا بد من توفيق
اولا ثم حكم عليه وان عن غير ما ذكرناه فهو عقل لا يتبع
الاتحاد مستحيل في نفسه فيستحيل انما يتبعه اما استحالة
فهو ان المتعين بعد اتحادها ان يتبعها من حيثين في الاتحاد
لا يتبعها اثنان فهون المتعين لا بد من عدم ما كان
بل وجوده لا يتبعه من امرها في الاتحاد لان الموحدين لا يتبع
بالوجود قال انما انه عدم ليس عقل الحق لا يتبع
الاتحاد من غير وجوده واستلزم التوحيده عليه اقول اعلم صفاته
ثم لها اعتباران احدهما بالنظر الى حقيقة القوة التي اتفقت
العلم التي في الحقيقة من الصفات فاني سمع ان العقل تلك
الصفات متفق عليها كالحق القدرية بالمعنى والعلم بال
المعلوم الى غير ذلك من الصفات فانه هذا المعنى لا يتبع
في كونها من غير اعتبارها اما من غير متفرقات من حيث يتبعها
وتباينها واما باعتبارها لان في سمعها كذا ما كانت
حقيقة من الصفات فانه قالوا انهم لم يكن قادرين على الادراك

فانما هو لم يكن عالما صارا لما والحق خلقه فان العقل
فانما ذكره هو المتعلق فان عن ادراكه ففسد والى انما
لوحظ في الاول انه لو كانت صفاته حادثة لم يكن من
استحالة تغيره والملائمة باطل فالمرم كذا في بيان الاتحاد
من وجهين الاول ان صفاته تعد ذاتية فيجوز انها مستقلة
تغير الذات وانفعالها الثاني ان صفاته العدة مستقلة
حديثة قابلية في العقل لها وهو مستلزم لانفعال العقل
وتغيره هيبة لكن تغيرها هيبة وانفعالها لا يتبعها فلو كان
وصفاته خالصة لم تكن صفاته العقلية الثالث ان صفاته تعالى
صفات كمال لا يستلزم التوحيده عليه فانه كانت صفاته متغيرة
لنم خلقه من الكمال والخلق من الكمال نقص تعالى الله عنه
قال الملائكة انه نعم سبحان عليه الرزق لا يملك في نفسه
في جهة لانه اما مقابل في حكم المقابل انما في ذلك فيكون
وهو في القول تعالى انما في الصفات لا بد انقول
وهيبت الحكماء والمفسرين انما صفاته في تارة بالباطن

تارة

وهذه الحجة هي التي لا يمكن ردها بانها مع المواجهة
والا ان شاء الله فافهموا ما يخرج من هذا الوجه
تخالف بعضهم وقال ليس ادنا بالروية الا انطباعا
الشعاع بل العالم الذي يحصل عن رتبة التي بعد العلم
بعضهم معنى الروية ان يتكشف لمرادها من غير الاخر
اكتشافا في البرهان الذي لا يخفى انهم انما عن تلك الاشياء
منهم مسلم ان المعارف متعبر بها الفهم من غير ان لا يتصور
هذه الروية وهو ما لم يقلوا سموا اما عقلا فانه لو كان
مربيا لكان في جهة فيكون جسما وهو ما لم يقلوا سموا اما
ان كان في جهة او ما لم يقلوا سموا اما في جهة او في جهة
من جهة او في جهة او في جهة او في جهة او في جهة
البارية على سبيلها لكان في جهة او في جهة او في جهة
ان هو عليه السلام لما سأل الروية اوجب لمن يرد
لو لم يقلوا سموا من اهل اللغة وانما لم يرد من غير
لربط بطريق الوطء الشافعي قوله لا تتركه الا بعد ذلك

الوجه

الايمان بخلق الخلق من الاشياء لا يكون اشياءه
الثالث انهم استعملوا في الروية ورسب العلم والبرهان
فقالوا نحن سئلوا من اهل البرهان اننا الله
فانهم العلم بخلق الخلق من الاشياء لا يكون اشياءه
اقل علينا الا انهم انهم انما استعملوا في الروية
فتوقفوا على ما لم يقلوا سموا اما عقلا فانه لو كان
للمصير والتمانع فيفسد نظام الوجود ولا يستلزم له التكميل
لاشك في الروية من غير ان يكونها او غير الوجود من غير ان يكونها
وهو العلم اقول انهم استعملوا في الروية ورسب العلم والبرهان
عنهم علم الوجود الاول الذي لا يخلو السوء الذي عليه امرنا
وهو علم العلم بتوقفه عن علمه على رتبة الوجود في ذاته
دليل المتكلمين وليسمى دليل التمايز وهو ما لم يقلوا سموا
لو كان في جهة الله الا الله ليس في ذاته او في جهة
شريك في نظام الوجود وهو علم ببيان ذلك انه لو
فعلقت اربعة احوالها بايجاد بسم متحرك فلا يخرج ان يكون

الخارج

الصفات وهي مضافات غير ثابتة على ذاتها فانه لما كانت
الصفات من غير ان تكون مساوية من الذات فانه لما كانت
الاولى من تلك الصفات التي لا تكون له احد الا ان يكون
والعالمية والحيوية الموجودة في العالمين غير صفات موجودة
بالوجود ولا بالعدم والباطنة باعتبار تلك العالمية الغير
ذلك وقالت الحكماء والمحققون من المتكلمين انهم لما كانت
لذاته وعالمه لانه انما هي غير ذلك من الصفات وما يتصور منه
الزيادة من صفاته ذاتها فانه ما كان له تلك الصفات
في ذاته في ذاته في ذاته وهو الحق فلهذا انه لو كان فانه
بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
لزم انتقال الوجود من صفاته الى غيره لان تلك الصفات والافعال
مخاطبة لذاته فلهذا انه لو كان فانه ما كان له تلك الصفات
في ذاته في ذاته في ذاته فلهذا انه لو كان فانه ما كان له تلك الصفات
ليس بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
عن غيره وانتشار غيره اليه اقول ان صفاته السلبية كونه

الاولى من تلك الصفات التي لا تكون له احد الا ان يكون
الصفات وهي مضافات غير ثابتة على ذاتها فانه لما كانت
الاولى من تلك الصفات التي لا تكون له احد الا ان يكون
والعالمية والحيوية الموجودة في العالمين غير صفات موجودة
بالوجود ولا بالعدم والباطنة باعتبار تلك العالمية الغير
ذلك وقالت الحكماء والمحققون من المتكلمين انهم لما كانت
لذاته وعالمه لانه انما هي غير ذلك من الصفات وما يتصور منه
الزيادة من صفاته ذاتها فانه ما كان له تلك الصفات
في ذاته في ذاته في ذاته وهو الحق فلهذا انه لو كان فانه
بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
لزم انتقال الوجود من صفاته الى غيره لان تلك الصفات والافعال
مخاطبة لذاته فلهذا انه لو كان فانه ما كان له تلك الصفات
في ذاته في ذاته في ذاته فلهذا انه لو كان فانه ما كان له تلك الصفات
ليس بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
عن غيره وانتشار غيره اليه اقول ان صفاته السلبية كونه

الصفات

ليس يحتاج الى غيره مطلقا لا في ذاته ولا في صفاته ولا في افعاله
 وجوب وجوده الثابت لا يستغنى عنه مطلقا عن غيره
 ما عداه لكونه الباوي بمحدث عظمه فخره احرار من انفسا فيكون
 ملكا نعم الله عليه بل البار بعم جلست عظمه مستغن عن غيره
 ما عداه والكل شحم من شحمات جوده وحره من ذرات
 وجوده الفصل الرابع في القول في جواهر الازل
 العقل كما هو بالضرورة ان من الافعال ما هو حسن كونه الوجوه
 والاحسان والصدق والفاخر وبعضها ما هو يوجب كونه
 كقول الصادق لهذا الحكم بهما من غير الشرايع كالخمس من الفضل
 لانها لو انتفاء عقل لا تنفيا سمعا لا تنفيا في العقل
 من الشايع اقول لما فرغ من مباحث الشريعة شرع
 في مباحث القول والمعاد بالعدل هو تزيه ذلك البار بعم
 ثم من فعل القبيح والاعمال بالاربع عشر من توفيقه على معرفة
 الحسن والقبح العقليين من فهم النجس فيها واعلم ان الفصل
 ضروري في التصور وهو ان يكون له وصف لا يرد على حقيقته

الاول والثاني كحركة الشايع في الماوي الاول اما ان ينفس
 من ذلك الزاوية او لا فلا هو العلم من الشايع هو الذي
 لا ينفس العقل منه اما ان يتساوى في فعله وقوله فهو المباح
 او لا يتساوى فان يوجب تركه فهو المكروه وان يوجب فعله
 فاما صانع المنع من تركه فهو الواجب او مع جواز تركه وهو
 المستحب اذا تقرر هذا فاعلم ان الحسن والقبح يقالان على
 ثلث معان الاول كون الشيء صفة كمال لقولنا العلم
 حسن او قبحه نقول كقولنا المجهول فيجب الشايع كون الشيء
 للطبع كالمسكنات او منها فانه كالاتي الثالث كون الحسن
 ما يتحقق على فعله المخرج عاجلا والعقاب اجرا او اخرا
 فيكونه عقليين بالاعتبارين الاولين اما بالاعتبار الثالث
 فاختلاف المتكلمين فيه فثالث الاستقامة ليس في العقل
 ما يدل على الحسن والقبح بهذا المعنى بل الشرع ما حسنه فهو
 الحسن وما قبحه فهو القبيح وثالث المعتزلة والامامية في العقل
 ما يدل على ذلك والحسن حسن في نفسه والقبح قبح في نفسه

بيان الخلاف في انتفاء قبح الكذب من الشايع اذا
 العقل لم يحكم بغيره وهو لم يوجب كونه قبيح ولا
 قبح الكذب منه انتفاء الوشع من الحسن ما يجنب فاجنبه
 ويوجب ما يجنب بالقبح قال الشافعي اذا فاعلم ان الاختيار
 الضرورة فاقضية ذلك الغرض الضرورة بين سقوط
 الانسان من سطحه وتوفيقه منه على الامور والارضا
 كتحقيقه في شيء من احوالها وان يخلق العقل
 فيها ثم يوجب لها عليه والسمع اقول ذهب ابو الحسن
 الاشعري الى ان تابعه الى ان الاموال كلها واقعة
 بغيره الله تعالى وانه لا فعل للعباد اصل وقال
 بعض الاشعريين ان ذات الفعل من الله تعالى والعمل
 له الكسب وفروا الكسب بانه كون الفعل طاعة
 او عصية وقال بعضهم معناه ان العمل اذا حكم
 القوم خلق الله الفعل فغيره فثالث المعتزلة والريزية
 والامامية ان الاموال المصادرة من الجزع منها والكسب

سواء حكم الشايع في ذلك او لا وينبغي على هذا ان يجمع
 الاول انما تعلم ضرورة حسن بعض الافعال كالصدق والاشا
 والامانة والاحسان ويري الوجوه وانتفاء الهلكا
 واما ان ذلك وقبح بعض الافعال كالكذب والفساد والظلم
 والاساءة لغيره فثالث ذلك من غير علم شافعي
 فيه وذلك كان هو الحكم من كونه في جملة الانسان فانما اذا
 قلنا للشخص ان عرفت ذلك وشارف ان كانت فذلك ريبا
 واستواء الامر في النسبة اليه فانما يجر عقده قبل المصير
 الشايع لو كانت من الله الحسن والقبح هو الشرع لا غير ذلك
 ان لا يتحقق بغيره واللازم باطل والمفهوم مثله اما ان
 بطلان اللازم فلازم من لا يتحقق الشرع ولا الحكم به كالظلم
 والفساد يتحقق من حسن بعض الافعال وقبح بعضه من غير
 توقف ذلك فانه كما انما يعلم بالشرع ما احكم به هو ذلك
 انما انتفاء الحسن والقبح العقليين انتفاء
 الحسن والقبح العقليين واللازم باطل انتفاء ذلك الملتزم

التي ذكره كلها وانه يقدر في الجمل واختاروا
ليس يجوز على فعله ان يفعل ان لا يفعل هو
الحق لوجوه الاول انا جوتقوله من وجهين
الفعل متاذا بالمتصرف والى كذا الفعل هذا السطح
على الوجهين يعني صفة الفعل لا كذا كذا لا يستعمل
امام القاهر رجع العقول فانما تصرف على الترتيب الاول
دون الثاني واما كانت الاسماء ليست ما كانت على
وجه واحد من غير وجهين لكن الذي هو من صفات صفات
العلم الثاني لوجوه يكون الفعل موصلا لا فعلا لا يشترط
والاولى ان يكون على الاطلاق وانما قلنا ذلك لان
غير واحد على ما قلناه ولو كان كذا على الاطلاق
بالاجماع وان لم يكن مكملا لم يكن عاصيا بالعلم كذا
بالاجماع الثالث لو لم يكن الفعل قدس امره للفعل كان
الله غم الظاهر لوجوه جازم ذلك ان الفعل لا يشترط
طاهر من هذا اسما لمواجه الفعل عليه لا بد من قوله كذا

بأن

بما فيه اتفاقا فيكون ظاهرا في الله فلهذا لا يجمع الكتاب
الغريب الذي هو من شأنه ان يكون بالباطل من غير ما
الامثال الى الفعل وانما هو في شدة قوله في قوله
يكنى الكتاب بابين بهم ان يتبعوا الا ان يكون
بأنفسهم من يعمل سوء فيترك امره بما كتب به من امرها
كنتم تعلمون الذين هم من ذلك وكان ذلك ايات الله والى
انهم والى ذلك وهو اكثر من ان يحصى قال الثاني في اصطلاح
الشيء عليه نعم لان له صفة واحدة وهو على ما لا يشترط
اليه لانه اما على الحقيقة المحسوسة عليه او المحسوسة
فلا بد من وجوده من حيث امتنع اثبات البسائط اقول
ليس يجوز ان يكون المانع من فعل الشيء وهو من غير
وعند الاشياء فهو انما هو انما هو حسا كان او غير حسا
ما قلناه وجهان الاول ان المانع من فعله هو من غير
اليه من غيرهم وكل ما كان كذلك امتنع الفعل من غير
الصارف فهو العتق والله نعم عالم به ما علمه الله

اقول وجهت الاشعار الى انه فعل لا يفعل الغرض
والا لكان ناقصا مستكمل من ذات الغرض وقامت
العتبة ان افعله نعم معللة بالاعراض والاكمل
عاشق الله منه وهو من هب اصحابنا الى الامامة
وهو الحق لوجوهين نقل وعقل اما العقل فلهذا
القران عليه ظاهرة كقول الله انما خلقناكم
عبدا وما خلقنا من قبلك من قبلك الا لعلكم
تقرن الله والارض وما بينهما باطلا ذلك ظن
الذين كفروا واما العقل فلهذا لولا ذلك لزم ان يكون
عبدا ولولا ان باطلا لزم من ذلك اما بيان الذي هو
واما باطلا من المعلوم فلا ان العتق فيجب والى ما
الحكيم ولما لم يسموا له انما هو من كان ناقصا
مستكمل ومن الله الغرض فاما يلزم الاستكمال الى
كان الغرض فاما ان المانع من فعله هو من غير
الى منفعته العبد ولا يتنصا ومفهومه هو الحق في ذلك

اما ادعى انما جعله المحسوسة عليه وهو عليه لانه غير خارج
واما ادعى انما جعله المحسوسة فيه وهو عليه لان الغرض
لا يحكم فيه الشافعي انه لوجوه عليه الشيء امتنع اثبات
البسائط والى ذلك باطلا لاجماع المانعين مثله بيان
الملازمة انه حيث يصح منه تصرف في الكاديب
وهو ذلك لا يمكن الجرم بصفة النبوة وهو له طاق
حيثما يتعين عليه ارادة الشيء لا يشترط ان يكون
الاشارة الى انه تم من وجهين انما كانت حسنة كانت
او غير حسنة كانت او غير انما كانت كذا لانه انما
فهو من وجهين المعترضة الى الاستحالة او لغيره فليكن
والكفر وهو الحق لان المنة الشيء كلها انما لا يجمع
صورة ان العقل كما بين من فاعل الشيء فكذلك امره ولا
منه من العقل فليكن المنة الشيء انما يلزم من انما
فعل الشيء انما كان لانه قال الربيع انه فعل الشيء
لذلك لانه القران عليه ولا يستلزم من غيره العتق وهو

انور

لا يلزم منه الاستكمال قال ليس العرض الاضرائ
 بل النفع اقول لما ثبت ان فعله نعم معل بالان
 غير عايد الى غيره فليس العرض ح اضرانا ذلك الغير
 لان ذلك يقع عند العقل لكن من غير طعام
 بغير مثله وان لم يكن العرض الاضرائين ان يكون
 النفع وهو المعنى قال ولا بد من التكليف وهو
 من حيث طاعة على ما فيه مشقة على جهة الابتلاء
 الا اعلام اقول لما ثبت ان العرض من فعله نعم
 العبد ولا يقع حقيقة الا الشواب لان ما عايد
 ضم او جلب نفع غير مستقر لا يحسن ان يكون ذلك
 عرضا لحال العبد في الشواب ليقع الابتلاء به كما
 فاقست الحكمه في سبيل التكليف والتكليف لغة
 ما هو ذا من الكلفة وهي المشقة او صلا ما ذكر
 العلم رحمه الله فالبعض على الشيء هو العلم به من
 طاعته هو الله نعم فقل قلت قال على جهة الابتلاء

نور

وجوب طاعة الله تعالى كما لا يخفى ولا ما هو الاضرائ
 والمخبر تابع مستقر على طاعة الله تعالى وعلى ما لا يخفى
 احراز ان الامر لا يشبهه كالمبحث على الكاح المستل
 والكل مستل من الاضرائ لا يشبه قوله بشرط الاعلام
 بشرط الاعلام المكلف بما لا بد منه وهو من شرط حصول
 التكليف بشرطه حسن فلهذا الاول انما عايد التكليف
 نفسه وهو لغة الاضرائ انما عايد في قوله بشرط
 الثاني بقوله على وقت الفعل الثالث انما كان متعلقه
 ان لا يقع بتكليف المستحيل الرابع يكون صفة زائدة
 على حقه انما التكليف بالقيام الثانية عايد الى المكلف
 وهو فاعل التكليف وهو جهة الاول عليه بعد فاعل
 الفعل من كونه حسنا او قبيحا الثاني علمه بقرب
 ما يستحقه كماله من المكلفين من ثواب او عقاب
 الثالث قوله على انما هو المستحق الرابع كونه غير
 فاعل للبيع الثالث عايد الى المكلف وهو التكليف

بيان ذلك انه خلق في العبد الشهوات والميل الى الفس
 والفرقة عن الحسن فلو لم يرد عزه وتكليفه بوجوب الوا
 ونجى القبيح ووعده ويوعده لكان معرطا لها النفع والافراء
 بالبيع فيجوز قال والعالم غير كاف لاستعمال الزم وقفا على
 اقول هذا جواب عن سؤال مقدر بقوله السؤال انه
 لما لا يكون العلم باستحقاق الزم على البيع فاعل
 العلم باستحقاق الزم على الحسن داعيا اليه ومعتبرا
 الى التكليف فحصول العرض بوجوب اجاب العلم بان العلم غير
 كاف لانه كثير ما يسهل الزم على القبيح مع كونه الواسط
 منه فاحصه مع حصول الدواعي الشهوية التي هي في الكثرة
 ظاهرة للدواعي العقلية قال وجوبه حسن التعرض للشر
 اعني النفع المستحق الثاني للتعظيم والاجزال الزم فيجوز
 الابتلاء به اقول هذا العلم جواب سؤال مقدر بقوله السؤال
 ان جهة حسن التكليف اما حصول العقاب وهو على وجه
 او حصول الثواب وهو ايضا باطل لوجهين الاول ان الكما

وهو الله الاول قوته على الفعل لا يستل له تكليف ما
 بهما ان التكليف الاضرائ فقط لما عايد في السؤال
 الثاني علمه بما كلف به او ان كان علمه به فاعل فاعل الحكم
 من العلم به وعرفه الثالث انما العلم به الفعل في متعلق
 التكليف اما علم او علم او علم اما العلم اما علم به الله
 وعلمه وعلمه والسرور لا ما علمه او العلم به الله
 النظر في جهة الفاعل واما العلم فاعل فاعل الحكم
 واللا يكون معرطا بالبيع حيث خلق الشهوات والميل
 الى القبيح والفرقة عن الحسن فلا بد من توجيه التكليف
 اقول هذا اشار الى وجوب التكليف في الحكم وهو
 المعقول وهو العلم باللا لغيره فاعل فاعل فاعل فاعل
 شيئا لا يكلفه ولا غيره واللا لغيره فاعل فاعل فاعل
 ذلك كان الله مع فاعل البيع ببيان ذلك انه خلق
 في العبد الشهوات والميل الى القبيح والفرقة عن الحسن
 فلو لم يرد عزه وتكليفه بوجوب الواجب والبيع البيع

نور

الذي يجوز على كونه مكلف مع عدم حصول جميع الثواب له
 الشافعي ان الثواب مقدر من الله ابتداء نظر ان يكون في
 التكليف اجاب عنه بان يجهد حسنه هذا الخبر في الثواب
 حصول الثواب بعد ان يتصور عام بالمشقة الى المتصور في المكافئ
 ويكون الثواب مقدر ابتداء مسلم كمن يستحق الثواب
 به من غير توسل المكلف لانه مشتمل على التكليف
 تكفي من لا يستحق التكليف فيجب عقل او قول المدعي
 ان الثواب النفع المستحق فانفع به عمل الثواب والتفكير
 العوض فيفيد المستحق فيخرج التكليف بقدر المقادير
 للتكليف خرج العوض قال الخاص في انه يجب عليه المكافئ
 وهو كما يقرب الى الطاعة ويعد من المعصية ولا يخلو في
 التمكن ولا يسلخ الا ليجزى عن المكلف عليه فان
 المريد الفعل من غير اداعه انه لا يفعل الا بفعل المريد
 من غير مشقة ولو لم يفعل كان فاقها لغيره فيجب على
 اول ما يتصور عليه اهل الطاعة على ان يتصور المعصية

١١

تارة يكون الموقوف عليه لازما ويؤنه لا يقع الفعل ذلك
 كالنقير والالة وتارة لا يكون كونه كونه المكلف
 باعتبار الموقوف عليه ادعوا قرب الى فعل الطاعة
 او فقل المعصية وفلان هو المكلف وقوله ولا يخلو
 له في التمكن اشارة الى التمسك الاول كالنقير فانه
 ليست في الفعل بل شرطه ان كان وقوله ولا يخلو الى الجا
 لانه لو يلحق الاخر لكان فاقا للتكليف اذا انقضى هذا العلم
 اذا المكلف تارة يكلف من فعل الله بحسب عليه وتارة يكون
 من فعل المكلف بحسب عليه نعم استدار به واجابه عليه
 وتارة من فعل غيره فيشترط في التكليف العلم به واجبا
 الله ذلك الفعل على ذلك العجز وانما تارة عليه انما ظننا
 بموجب ذلك كله على الله لانه لو لا ذلك لكان اخفا
 لغيره ونقول لغيره فيجب عقلا ان يكون ذلك ان المريد
 فعلا من الاموال يعلم المريد ان المريد منه لا يفعل
 الفعل المطا الامع فعل بفعله المريد المرام من غير

من طاعة او كتابه او ارسال اليه او السعي اليه او افعال
 ذلك من غير مشقة عليه وذلك لا يعلم بفعله مع قدره
 العقل فاقها لغيره وقدره على ذلك ولا يخلو في حق
 البراءة مع ادواته ايقاع الطاعة ولا تملك المعصية
 لو لم يفعل ما يتوقف ان عليه لكان فاقها لغيره فيجب العوض
 فيجب على الله عند ذلك السداد في ان يتم عليه
 فعل عوض الام العاديه عند وعق العوض هو النفع
 الثابت من تعظيم واجل ولا لكان الله عالما بما في الله
 من ذلك ويجب زيادة على الامر لكان عابثا اول
 الام حال الجحش اما ان يعلم فيه وجها من الوجوه
 البهي من ذلك يصدر عنه فاصلا ولا يعلم فيه ذلك فيكون
 حسنا وقد ذكر الحسن الاول وهو الاول كونه موجبا مستحقا
 للعقاب الثاني كونه مشتملا على النفع او ايد العباد لما الله
 الثالث كونه مشتملا على نفع الغير في اربعة المرات كونه
 يخرج العادة الخاصة كونه مشتملا على وجه الرفع وذلك

هو

ان يكون مداره عند غيره كونه مدارا عاقلا كان
 عند غيره على وجه النفع فيغيره من ان اوجها التوفيق
 لكان فاقها لغيره والله عند غيره فيكون زائلا على ذلك الا ليم
 الى او فاقها لغيره على عاقلة لا يفي في الشاهد المرام متصور في
 عوض من غير زيادة لا يشتمل على العبد والله مع شرفها
 عن العبد وانما الاشارة الى اللطافة اما العلم او غيره
 فيخرج عن العبد واما ما كان مدارا فاقها لغيره من وجه
 النفع فيجب عليه الانتفاء لئلا يكون من المؤمنين بوجه ولا
 السمع عليه ويكون العوض مساويا لانه لا لكان فاقها
 وهذا من الاول العوض هو النفع المستحق الخارج من تعظيم
 واجل فيجب المستحق فيخرج التكليف بقدر المقادير
 فيخرج الثواب الثاني لا يجب حرام العوض لانه مشتمل على
 كونه الا هو ان العوض في كونه المشا اخطاه النفع
 قليل الثالث العوض لا يجب حصوله في الدنيا ليجوز ان يعلم
 الله المستحق في تارة بل يكون خاضعا في الدنيا ولا يكون

الربح الذي يعمل اليه عوضا عنه في الآخرة اما ان يكون من اهل
 الشوايب اومن اهل العقاب فان كان من اهل النيران فليدفع
 ايضا اعراضه اليه بان يقرها الله على الارزاق ويستغنى
 عليه بمثلها وان كان من اهل العقاب استغنى بها جزا من
 عقابه بغير جبر لم يخفف بان يقره الله على الارزاق
 انما مسر لا لغير العباد من غير ان يقرها الله على الارزاق
 عن غير العباد كما يجوز ان يكون ما يقره الله عن غير العباد
 لمصلحة العباد من غير ان يقرها الله على الارزاق
 ذلك كله على الله نعم لا يجوز له ان يقره الله على الارزاق
 في النبوة النبي هو الاصل في ذلك من غير ان يقره الله على الارزاق
 احسن البشر قول ما قره الله من ما قره الله على الارزاق
 ذلك مما قره الله النبوة لتقره الله على الارزاق
 المحر عن الله تعالى غير واسطة احد من البشر فليدفع
 بغيره المالك بغيره المحر عن الله بغيره المحر عن الله
 عدم واسطة بشر بغيره الامام العالم بغيره المحر عن الله بغيره

التي

النبي اذا قره الله ان يعلم ان النبوة مع حسن خلقه للرب
 واجد في الحكمة خلقا لا لا مشاعرة والرب لا يقره الله
 انه لما كان المفسد من ايجاد الخلق هو المفسد العاقل
 اليهم كان اسبابهم بما فيه مصالحهم ودمهم بما فيه
 مقاسهم واجبا في الحكمة من ذلك اما في احوال مداسهم
 اول احوال مداسهم اما احوال مداسهم فهو انه لما كانت
 الضرورة داعية وحفظ النوع الاساس في الحيا لا يقره الله
 الذي يحصل معه معاونة كل احد لصلها بغيره بغيره
 استأنم ذلك الاجتماع بغيره بغيره بغيره بغيره
 كل لنفسه وادوة المنفعة له بغيره بغيره بغيره بغيره
 الحساد النوع واصلها لا فاقته في الحكمة واصلها
 بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 من بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 اذ كل واحد رأى بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره

اما في

ذلك ان الله تعالى لا يقره الله بغيره بغيره بغيره بغيره
 ذلك ادعى لا يتبادر لهم لا من غيرهم ولا من غيرهم
 لما كانت المساعدة الاخرى لا تحفل بالاجمال النفس
 بمعارف الحقيقة ولا اعمال الصالحين وكان التعلق بالآثار
 النبوية وتجاوز العقل في المراسم الدينية ما غاب عنه
 ذلك على الوجه الآدمي والنبوي لا يحفل بذلك لكن
 مع تلك المساعدة ومعارفهم في ذلك بغيره بغيره بغيره
 شخص لم يحصل له ذلك التعلق الخارج بحيث يقره الله
 لا لا يقره الله بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 جسد ما حدث اليه عندهم وبينهم ما لم يحصل
 اليه من غيرهم بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 لا اعمال الصالحين كما هو في علمه بغيره بغيره بغيره
 الذي عن غيرهم بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 محله يستقر عليهم السهر والنسيان للآثار انهما كالطبيعة
 لا يتبدلان انسانا بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره

7

والمعاد وهو النوع والمشي واجب في الحكمة وهو المعاد في
 مباحث الاول في النبوة تنبيه على ان الله علمه الله بغيره بغيره
 بن عبد المطلب رسول الله لانه ظهر على يده الحجر كانه ان
 وانتقل من المراسم النبوية الى المراسم المدنية
 الكبر من المراسم النبوية الى المراسم المدنية
 تحقير ادعى النبوة فيكون هادفا الى المراسم المدنية
 بالنبوة فيكون محمدا لما كانت المساعدة مختلفة بغيره بغيره
 الاثر من الادب والاشواق كما لم يقره الله بغيره بغيره بغيره
 المساعدة واستعمال الادب في تبيينه بغيره بغيره بغيره
 في المراسم النبوية بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 النبوة والشرعية بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 في ارضه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 محله على الله عليه السلام الذي انشئت الحكمة كونه نبوة
 لا يتبدل من المساعدة بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره

معه نبوته عليه السلام هو انه ادعى النبوة وظاهر الخبر عن
 كل من كان كذلك كان نبيا معا فخرجوا من الجبال اوتوا
 ثلثة الاول انه ادعى النبوة انما في ان ظاهرا الخبر عن
 انما نشأ من كل من كان كذلك فظهر من صفاتها الاول ثلثيات
 اجماعا بين الناس بحيث لا ينكره واما الثاني فبان الخبر هو
 انما في العادة المأثورة في الدهور المتعددة في الخلق لا يثبت
 بمثل ذلك الا اعتبارا من العادة الاولاه لما كان مع
 التمسك من غيرها واما ما بينه الذي هو في ذاته على صفة
 مدعيه او لو خالف كما في قصه مسلمة الكذاب ما دل على القصد
 فاما التمسك على الخلق فلا انه لو كان كثير الوقوع لملاذ
 على النبوة ولا شك في ظهور الخبر ان علي بن ابي طالب
 ذلك معلوم بالمتواتر الذي يتبين العلم ضرورة فمن ذلك
 القرآن المجيد الذي يحد به العرب القرآن وطلب منهم الا
 بمثله فلم يبق من ادعيه ذلك وعجزت عنه دعاة الخطباء
 من العرب العاربة حتى دعاهم عزمهم ارجوا ربه وشأنه الذي

هو

حصل مدعاه بقرتهم وامرهم بوجوه من انهم
 مع انهم كانوا اذن على دينه ذلك فكنهم من مفردات الا
 لفاظ ونحو كبريا مع انهم اهل الضميمة والبراعة والكرام
 والخطب والحوارات والاجابة تعود لهم عن ذلك الى
 محاربة دليل على عجزهم اذا عاقل لا يخفى الا لا يصح مع
 الخراج الاسهل الى الحق عنه ومن ذلك انشقاق القرب
 بينه وبين المعاصرين بين اهل يوموا اشياخ الخلق الكثيرين والاد
 البشير وسبح الحماني كقوله كلام الذراع المسوق من
 الخدم وكلام الهياض الصامدة والاقبال للمجبات
 واستجاب دعائه ونشره ذلك ما لا يحصى كثير من ذلك وهو
 في كتب المعجزات والتواريخ حتى حفظ منه ما ينف على الالف
 الذي اعطاه واشرفها الكتاب العزيز الذي لا يابئها الله
 من بين يديه ولا من خلفه لا تعال الصغار ولا تعال الايمان
 ولا خلق كثير من ادباء ولا تعال العلماء الا به واما انما

فلا يعلم ان كان صادقا في دعوى النبوة كان كاذبا وهو اهل
 والاما استحقاق ذلك فليس منه اعراض الكافرين عن انما
 الكاذب وذلك لانه لا يفعل الحكم الثاني في حجب
 عصمة ائمة لطف خلقه في جعل الله تعالى ما لا يحصى
 لا يكون له داع الى ترك الطاعة والتركاب المعصية مع
 على ذلك لانه لو لم يحصل الوفاء بقرتهم فانتفت
 فائدة البعثة وهو مع اعلم ان المعصوم يشارك
 غيره في الانطوائ المعصية ويحصل له ما يدعي ذلك لا
 ملكة نفسانية لطفه في جعله الله به بحيث لا يختار
 حجة ترك الطاعة ولا فعل المعصية مع قدرته على ذلك
 وذهب بعضهم الى ان المعصوم لا يمكنه الانسياق بالاعراض
 وهو باطل والاداسحق من ما اذا تقرر هذا فاعلم ان الله
 اختلص في عصمة الانبياء في غير الخواص عليه السلام
 وعندهم ان كل ذنب كغيره في حوزة الانعام على الكبار
 ومنهم من منعوا عن الا سهره من صفات الصفات

والاشهاد

ولا شأنا غيره معقول المكابرة مطلقا وجوبه المعصية
 سحره والادامية او جوب المعصية مطلقا عن
 معصية عدا وسحره وهو الحق في معصية الاول
 ما اشهد اليه الملم وتقريره انه لو لم يكن الانبياء معصومين
 لا شئت فادع البعثة والادام باطل فالما في ذلك
 المازمة انه اذا جازت المعصية عليهم لم يحصل الوفاء
 بمعصية فلو لم يحصل الوفاء لكان الكفر ج عليهم وازام يحصل
 الوفاء لم يحصل الانقياد لامرهم فيصير فينتفع فائدة
 بعثتهم وهو حق الثاني لو لم يوصيهم الله بترك
 انبا معصوم لولا انه المنقر على وجوب انبا معصوم لكن
 منصف باقائهم وان لا يرضح بذلك هو من انبا
 عليهم هو وهو الملق بالانسان فاما الله معصوم من
 اول عمره لم يوصي بالانقياد والقنوب او فاعى من
 منه في تصانف معصية من انواع المعاصي والكبار وما
 تقرر النفس من اول وجهها فاجز بعقوبتهم فيما قلناه

عفو الخلق ثم خضعوا لآلهة الاشعر وذلک معلوم واما ما
المعنى له فقال واما ان الامامة هي واجبة عقل الله
المعنى هو ان الله على حقيقة هو الامامة لطف وكل لطف واجب على
الله فالامامة واجبة على الله اما النبي فقد جرت بها واما العقل
فهو ان اللطف كما عرفت هو ان يقرب القاعة ويصور عن المعينة
هو المعنى حاصل في الامامة وبيان ذلك ان من عرف عقله لم يعرف
جرت به ان في العقل السباسة علم ضرورة ان الناس اذا كان لهم شئ
يطاع فيه استسلموا به ورضع الظالم عن ظلمه بل ان من عرفه وشيخه
الظالم من ظلمه ورضع ذلك جهلهم على انفسهم العقلية وروايت
الذين يرون وعلمهم عن القاسم الموحدة لا يختار ان استقام ما استقام
وعنه القايح الموحدة للوالب في معادهم في شيوخهم كما هو في العقل
ذلك كما هو في ذلك الى الصلاح اقرب وحين انفسا ابعده ولا
يعنى بالطف الا ذلك فيكون الامامة لطفه هو العلم واعلم
ان كل اول علم يجب النبوة هذا والى على وجوب الامامة ان
لامامة خزانة عن النبوة فائمة مقامها الا في تلقى الوحي في

فلا

وكذا ان تلك النبوة واجبة على الله نعم في الحكيم بلز اهنة واما
الذين قالوا بوجوبها على الخلق قالوا يجب عليهم سبب الشئ
لوضع الضرر عن انفسهم مع الضرر واجب فلما لا يقع
في كونها واجبة لفساد وكونه واجبا وانما ان في غير ذلك
الى الخلق لما في حاله من الاختلاف والاولى في تعيين الامامة
الى الضرر والطمأنينة له وانما ان شرط المعينة ووجوبه في
ذلك قال الشافعي يجب ان يكون الامام معصوما والا تسلسل
لان الحاجة الواجبة الى الامام هي بعد الخلق من ظلمه والاشفاق
للمظلوم منه فلو كان ان يكون غير معصوم لاقتصر الامام
اخر وتسلسل لانه لو فعل المعينة كان وجب الانكار عليه
سقط عنه من القلوب واستفت فائدة نفسه وان لم يجب
سقط وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو محرم
لا يملكه فلو للشرع فلا يبرهن عصيته ليس من البراءة والمقتضى
والمعقول ثم لا يندلج عهد على الظالمين اقوله لما ثبت وجوب
الامامة شرع في تعيين الصفات التي هي شرط في صحة الامامة

هو معصومه هو تعظيم محلي القلوب ولا تنفذ لاهله ونبيه
ومن الثاني يلزم عدم وجوب الامر بالمعروف والنهي عن
المنكر وهو باطل اجماعا الثالث انه حافظ للشرع
اما الكتاب او السنة المتواترة لا اجماع او البراءة
لا سبب او القياس او الجدل او احد الا لا يستحق ذلك
واحد من هذه غير ما نحن في البحث فاما الكتاب والسنة
فكل منهما غير تامين في كل الاحكام مع ان الله تعالى في كل
واحدة حكمها يجب بحصله فاما الاجماع فلو معصوم
آخذ به في اكثر الوقائع مع ان ذلك تعالى فيها حكم
انه على تقدير عدم المعصوم لا يكون في الاجماع حجة بخلاف
الخطا على كل واحد منهم نكاح على الكل في الخطا
على الكل اشارة بقرينة ثم فان مات ارتقى نقلتهم
على استقامتهم وكان عليه السلام الا لا يجوز بوجوه كذا
فان هذا الخطا لا يثبت الى ان يكون يجوز عليه الخطا فلهذا
اذ لا يقال للاجماع مثل الانسان ينقل الى السيرة انهم يجوز

فصل المعصية وقد عرفت معناها وانما يختلف اشكالها في
الامام فاشترطنا ان يكون الاثنى عشر والاسم عليه السلام
للعرف واستدلوا على مزهبا بوجوبها في الاول
لأنه يكون الامام معصوما لم يرد من تارة هي الاثنية والاولى
فالمعصوم يقتل بمران الملازمة انما في بينا ان العلة المحررة الى
الامام هو دفع الظالم عن ظلمه والاشفاق للمظلوم فيه وحمل
الرعية على ما فيه مما لم يجردهم عما فيه مناسرهم فلو كان
هو غير معصوم افتقر الامام بوجه من خطايه وتنقل الكلام
الى اخره يلزم عدم تارة هي الاثنية وهو باطل الثاني لو لم يكن
لجاءت المعصية عليه في سيرة وقومها ويشتد يلزم اما
اشتراء فائدة نفسه او سقوط الامر بالمعروف والنهي عن
المنكر والاولى بقضية باطل نكاح المعروف ببيان الملازمة انه
اذ لم يثبت المعصية منه فاما ان يجب الانكار عليه في الاول
الاول يلزم سقوط حجة من القلوب وان يكون ما هو ابعده
كان اشد فيها بعد ان كان ناجها في شئ تنقل العادة للمطلق

منه

فانه عليه ما البراءة الا صليته فلا بد ان يكون معصوما في الشرع
 اكثر الاحكام اذا ثبت الاصل براءة الزمان من وجوب اوصاف
 واما الفرائض التي فيها يشترط في اداءها العقل والفقن لا
 يتحقق من الحق شيئا خصوصا والدليل انهم في وضع القياس
 وذلك لان منصوصا على استلزامه الخلفاء كوجوب عدم
 من شرفه معاذ وعقوبه او سواد وانتفاء الخلفاء
 كوجوب الرضا من الولد والفاطمة او اتفاق القتل عند
 والظهار وفي الكفاية هذا مع ان الشارح يقطع بوجوب
 القتل دون غايب اكثر من جلد يقدف الزنا او جبينه اربع
 شهورات دون الكفر وذلك بناء على التقاسم وقول
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل هذه الاية بوجهها الا كما
 وجوبها بالسنة ووجهه بالبراءة سواء انقل ذلك فقولنا
 ظلم بين ان يكون الحافظ الشرعي الا الامام وذلك المظهر
 ان ذلك اشار الله به بقوله ولو رزقه الا ان رسول
 اله في الامر منكم لعلكم تتقون فيستنبطون منهم ما انفق

لا

فانه اذا كان مراعاة الشرع لو لم يكن معصوما لما اسقط الشرع
 الزيادة والتقيس والتفريق والتبديل والرجوع الى غير المعصوم
 ظاهر لا ينبغي من الظاهر صريح الامامة من ان شيئا من
 المعصوم يباح للامامة اما المعصوم فلان الظاهر يرفع
 الشئ في جرمه من غير ان يعصم كذلك اما الكبر في قوله
 نعم لا يباين عهدي الظالمين والبر بالعهود معني الامامة
 من لانه الاية على ذلك قال الثالث ان الامام يجب ان يكون
 معصوما عليه لان العصمة من الامور الباطنية لا يعلمها
 الا الله تعالى من غير ان يعين من يعلم عصمته او ظهور معصوم
 بوجه يدل على صدقه او قول هذا اشار الى الطريقين
 الامام وقد حصل الاجماع على ان التخصيص من الله تعالى
 او رسول او امام سابق بسبب مستقل في تعيين الامامة
 وانما الخلق ان كان يحصل تعيينه بسبب غير الشرع وال
 جتمع احوالنا الامامة من ذلك مظهر في الواقع
 الا الشرح فانما ينبغي ان العصمة شرط في الامامة والعصمة

امر صفي لا اطلاع لا صليته الا الله فلا يحصل فيه العلم
 بها او يشترط في الاعلام عالم الوفاء ذلك يحصل بانها من
 هذا اعلانه بمعصوم كالنبي فيجب ابعاده الامام وتعيينه فيهما
 اظهر المعصوم بوجه الدلالة على صدقه ادعاء بالامامة وقادها
 السلف فاباعت الامامة خلفاءهم استوراها ليعاد
 استوطنتهم على حفظ الاسلام بها واما ما دللنا في
 كل ما ظهر من زاهر من باسيفه من الامامة فلهذا لم يثبت
 ضمان ذلك من وجه من الاثر ان الامامة ضمان من الله
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انما اشارت الامامة بما
 او القصة يقتضي ان القصة لا احتمال ان يبايع كل من يبايع
 اربعين كل ما ظهر من الامامة فيجب الخراب والخراب قال
 الرابع يجب ان يكون الامام افضل الرعية كما تقدم في البين عليه
 السلام او لا يجب ان يكون الامام افضل الرعية لانه لا يمتنع
 على الكل ان يكون منهم من هو افضل منه في تكميل المعصية على انما
 فعله هو في حق عتق اسعاده وقد علم بانها في السنة فان الحسن

الام

الامام هو رسول الله صلى الله عليه وسلم والى بن ابي طالب
 المتواضع من رسول الله صلى الله عليه وسلم افضل لقوله من انفسنا
 فانتسبكم ومساوي الافضل افضل ولا يصحح البين عدم اليقين
 المظاهر لان الامام يجب ان يكون معصوما ولا احد غيره ممن
 ادعت له الامامة بمعصوم اجماعا فيكون هو الامام ولانه علم
 لوجوب الصحابة اليه وفوا بعهدهم ولم يرجع الى احد منهم ولم يزل
 انشغالهم على ذلك من غيره فلو انما نزل في قوله تعالى
 من مشايخ الامامة شرع في تعيينه فاختارنا الناس في ذلك
 فكان قوم الامام رسول الله صلى الله عليه وسلم انما سبب جعله لمطابقة
 وقال جمهور المسلمين هو ابو بكر بن ابي طالب عليه السلام
 له واثبت الشيعة وفروا الله عليهم هو علي بن ابي طالب
 بالمعصية من الله تعالى ورسوله وذلك هو الحق وقد استدل
 اصحابهم الله على حقيقته بوجه الاثبات فاختارنا الله
 متواتر بحيث اذا العلم بتعيينه من قوله النبي عليه السلام في حق
 سبوا عليه با هو المؤمنون وانت الخليفة بعدي وانت رجلي

العلم والشراب

كل من ومنه بحدوثه وغير ذلك من الالفاظ التي
على المقول فيكون هو الامام وذلك هو العلم الخالص الذي
الناس بعد رسول الله صلى الله عليه واله فيكون هو الامام
لأنه تعالى في المقول على الله تعالى لما انما فضل الوحيين الاولين
انه مساو في النبي وهو النبي افضل لكل مساو به الا ان يكون
مساو له اما ان مساو في العلم والمعرفة انفسا
انفسكم والمرد من انفسنا هو علمه على الامام لما ثبت في نقل
العلم في الاشياء ان ليس المراد ان انفسه في نفسه لبطالة
الاعتقاد فيكون المراد به مثله ومساو به كما يقال في الاسد
اي مثله في الشجاعة وان كان مساو له كان افضل وهو العلم
لأنه ان النبي صلى الله عليه واله هو صاحب اليقين والهدى
من الصالحين والاشهاد في الحديث ان افضل من غيره في
هذه النواحي العظيمة التي هي في قواعد النبوة ومساو له
انما قد ان الامام يجب ان يكون معصوما ولا يشي عن غيره
عن من ادعى له الامانة بمعصوم ولا يشي عن غيره بامانها

العلم

الشيء فقد تقدم بيانها وما الكبري فالاجماع على عدم عصمة
العامة بل ان يكون علم هو المعصوم فيكون هو الامام والا
لزم اما في الاجماع والاشارة لغيره او ثبوتها من امام معصوم
والعلم على الراجح انه اعلم الناس من رسول الله صلى الله عليه واله
عليه واله فيكون هو الامام اما الاول لوجوه الاول انه كان
شريك في رسول الله صلى الله عليه واله في العلم والتعليم وراي المعصوم
لرسول الله صلى الله عليه واله في العلم والمطابق لرسول الله صلى الله عليه واله في كل ما كان رسول الله
شريك في علمه في العلم والتعليم واذا اتفق هذا الشيخ في وجه
ان يكون اعلم من كل احد من ذلك العلم وهو ظاهر لافراق ان
اكثر العلماء في العصابة والفايعين كما نرى في اوراق
التي هي من علمهم وما اخذوا من معصوم عن اجتهادهم وزدنا من
في كتب التواريخ والسير ان ارباب الفقه في العلوم
كلها يرجعون اليه فاما هو المفسر باختر فيقول ان اجتهاد
وهو كان احدا من ائمة حتى كان انه شريك في العلم باسم الله
الوحيين الوحيين من اول البيل الى اخره وراي باب الكلام يرجعون

بغير فهم والله ما من اية تزيل في هذا ولا رسول
الا واما انما نحن نزيل في اي شيء نزلت وذلك يدل على
احاطة جميع العلوم الالهية فاذا كان اعلم الناس لاهوته
وهو المبدأ السادس انه ارفع الناس عن رسول الله صلى الله عليه واله
عليه واله فيكون هو الامام لان الرفع افضل ما الله اراد به في ذلك
في ذلك معنى كلامه في الرفع والرفع والادام والادام والادام
الامر من عن الدنيا والارض والارض والارض والارض والارض والارض
والارض من عن الدنيا والارض والارض والارض والارض والارض والارض
في معنى النبوة حتى كان ارفع من غيره في ذلك وفي ذلك وفي ذلك
اذا كان يقع فيها حد والحداد ما ويكتفي في هذه الاشياء
بقوته وقوته في العلم والسياسة والسياسة والسياسة والسياسة
فان دال على فضيلة وعصمة كما في الامام في ذلك من ان
حتى حتى ان العلم ربه الوحيين كما في الامام في ذلك من ان
في ربه النبي صلى الله عليه واله في العلم والمطابق لرسول الله صلى الله عليه واله في كل ما كان رسول الله
مفسر في ذلك من ان العلم ربه الوحيين كما في الامام في ذلك من ان

العلم في المقول فيكون هو الامام وذلك هو العلم الخالص الذي
الناس بعد رسول الله صلى الله عليه واله فيكون هو الامام
لأنه تعالى في المقول على الله تعالى لما انما فضل الوحيين الاولين
انه مساو في النبي وهو النبي افضل لكل مساو به الا ان يكون
مساو له اما ان مساو في العلم والمعرفة انفسا
انفسكم والمرد من انفسنا هو علمه على الامام لما ثبت في نقل
العلم في الاشياء ان ليس المراد ان انفسه في نفسه لبطالة
الاعتقاد فيكون المراد به مثله ومساو به كما يقال في الاسد
اي مثله في الشجاعة وان كان مساو له كان افضل وهو العلم
لأنه ان النبي صلى الله عليه واله هو صاحب اليقين والهدى
من الصالحين والاشهاد في الحديث ان افضل من غيره في
هذه النواحي العظيمة التي هي في قواعد النبوة ومساو له
انما قد ان الامام يجب ان يكون معصوما ولا يشي عن غيره
عن من ادعى له الامانة بمعصوم ولا يشي عن غيره بامانها

العلم

تتجلى في حكمته وعظمته لا يحصى لهم من برهانه البرهانية عليهم
 صلواتهم ولم ينقصهم من البرهان الا ما سطرنا في كتابنا من البرهان
 الاول انه لو كان منصوصا عليه لكان غيره توقفا لادام على البعثة
 معصية واحدة في الامامة المأثورة انه لو كان منصوصا لكان ذلك
 وادعاء في حال بعثته او بعده ان لا يخلو عن برهانه
 لكنه لم يجر ذلك فلو كان منصوصا عليه لما كانت انه لو كان منصوصا
 عليه لكان استغناء من البرهان في قوله انما يلو في نفسه
 لهم وعلى من اعظم الموانع انه لو كان منصوصا لكان
 نادرا في امامة الابرار انه لو كان منصوصا عليه لما كانت معصيته
 في استغناء الامامة لكنه ثبت حيث قال ليهي كنز سائر
 رسول الله صلى الله عليه واله في الامامة في هذا الامر في الامامة
 انما هو ان لو كان منصوصا عليه لما امر رسول الله صلى الله عليه واله
 ولا كان عليه في بعثته اليه نفسه قال في حق نفسه ان ينفرد
 ان انصرفت اولا في جرحه وادعى في نفسه ان كل سنة من سنة من ذلك
 به السنة من بني موكاد والحال هذه الامام ابا بكر لما امر بالانكسار

عنه

عنه لكنه حث على خروجه الكواكب المتخالف والكر عليه ما خالف
 عنهم انه لا راد على غير ما عليه السلام من الذين ادعت لهم الامامة
 بها لم ينقصها من البرهان الا ما سطرنا في كتابنا من البرهان
 الاول انه لو كان منصوصا عليه لكان غيره توقفا لادام على البعثة
 معصية واحدة في الامامة المأثورة انه لو كان منصوصا لكان ذلك
 وادعاء في حال بعثته او بعده ان لا يخلو عن برهانه
 لكنه لم يجر ذلك فلو كان منصوصا عليه لما كانت انه لو كان منصوصا
 عليه لكان استغناء من البرهان في قوله انما يلو في نفسه
 لهم وعلى من اعظم الموانع انه لو كان منصوصا لكان
 نادرا في امامة الابرار انه لو كان منصوصا عليه لما كانت معصيته
 في استغناء الامامة لكنه ثبت حيث قال ليهي كنز سائر
 رسول الله صلى الله عليه واله في الامامة في هذا الامر في الامامة
 انما هو ان لو كان منصوصا عليه لما امر رسول الله صلى الله عليه واله
 ولا كان عليه في بعثته اليه نفسه قال في حق نفسه ان ينفرد
 ان انصرفت اولا في جرحه وادعى في نفسه ان كل سنة من سنة من ذلك
 به السنة من بني موكاد والحال هذه الامام ابا بكر لما امر بالانكسار

استأطعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم فانك
 يا رسول الله عرفنا الله فاطعوا وعرفنا الله فاطعوا فمنا
 الذين امنوا الله بطلانهم فمنا من فلقنا في باطنه واولاد
 الامر من اولادهم اقول على من ادعى في نفسه ان من جرحه
 ثم الحسين ثم علي بن الحسين ثم علي بن الحسين ثم علي بن الحسين
 فاذا ادركته فاخره من السلام ثم جعفر بن محمد ثم موسى بن
 جعفر ثم علي بن موسى ثم علي بن علي ثم علي بن علي ثم الحسين بن
 علي ثم الحسن بن علي بن الحسين علوات الله عليهم اجمعين ومن
 ذلك ما روي عنه من ان الله اخبر عن الامام محمد وعن
 الشهيدي شهر رمضان وعن الدلائل ليله القدر وعن الناس
 الانبياء واخبر عن الانبياء والرسول واخبر عن علي عليه السلام
 واخبر عن علي بن الحسين والحسين واخبر عن الحسين والابو
 وهم سبعة من ولده ينفرد عن هذا الذي يخرج الظالمين
 انما هو المطلبين في اول الجاهلية اثنا عشر مستورا من كواكب
 وذلك كثير لا يحصى فلكه الامامة على اخلافه بلنا منهم

الامام

الانسان والآلات الشك فيهما هو متحقق في الله عز وجل
ان حشر الاجساد ممكن والصواب ان حشر بوقوعه يكون حقا
اما ان يكون ذلك ان حشر الميت فبالله الجميع وانما من الحياه عليها
والا لما انقضت بها من قبل والله تعالى عالم بما بين ايديهم
نعم من انه عاينهم في المعاد فماتوا على جميعها لان ذلك
ممكن والله قادر على كل الحوادث فثبت ان اجساد الاجساد
ممكن وانما ان القادح خبر بوقوع ذلك فانه ثبت بالتواتر
ان البصر كان يثبت المعاد البدن ويقول به يكون معاد وهو
المطهر ولله العرفان على نبوته والانكار على ما عليه يكون
حقا اما الاول فالآيات الدالة كثيرة في قوله تعالى حشرنا
موتنا ونشئ خلقه فانه يحوي العظام وهو رجع في جميعها
التي انشأها اول مرة وهو بكل خلق عالم وعرف ذلك من
الآيات قال وكل من امرت اذ عليه عيسى عليه السلام عظماء
وعيسى عليه السلام سمعوا قول الذي يجب اعادته على سبعين
احدها يجب ذلك عقلا وهو كل من لم يحق له ثواب او

الاعمال

عوض لا يبعد له هذه البدن من قبله من عذاب او عوض الا من
الحق منه وانما يبعد من قبله من لا عليه من باق الا حقا
استثنائية كانت او غيرهما من الحيوات الانسانية والحيثية
غير ذلك يجب اعادته مع ما لا دالة الفرد والاجزاء المنزلة
عليه فانه يجب الاتصاف بكل ما هو عليه من ذلك الطراز
ولما كان ذلك في الجوارح ونظائر الكتب لا يمكن ان يكون
المعاد في حيا لا عيش فيها اول لما ثبت نبوة نبيينا
محمد وعصمة ثبت انه صادق في كل ما اخبر بوقوعه سواء
كان سائلا على زمانه كما جئنا عن الانبياء السابقين و
ابهم من الفرق السابقين غيرها اذ في زمانه كما جئنا بوقوعه
الواجب في ذلك المبدأ في غير الجوارح والنفس على الاثر
وغير ذلك من الاجزاء من زمانه فانه في كل ذلك الشك في كونه
لحق عليه السلام مستقانا على ذلك في السابقين والسائليين ولما
ثبت في كل الشك في كونه كمال الموت وما بعده فمن ذلك عند
القبول والاعمال والبدن في المحاسب والنفوس الجوارح ونظائر

الكتب

الكتب واحوال الغيابة وكيفية حشر الاجساد واحوال
في البحث فيقول لافان ذلك الجمع والشمس بين به لان ذلك حقا
ام يمكن الاستحالة فيه وقد خبرنا ما قد بوقوعه فيكون حقا فان
من ذلك الشك والعتاب ونظائر جميعها المنقول من جهة
النسب من حركات الله على المعاد في قول سيد المرسلين ما جاء به
النبي صلى الله عليه واله الشراب والعذاب وقد اختلف في انهما
محل من عقولهم سمعوا الاشارة فقلنا انه معلوم سمعوا
ولما المعنى له فقال بعضهم ان الشراب سمعوا لانها سبيلها
ولا تكاف ما صدر عن النبي العظيم فلا يستحق عليه شيء حقا بانها
وهو من هيب المصطفى فثبت مع قوله صلى الله عليه واله لا تقبلوا الشك في
ذلك وقوله في خبره ما كنتم تعلمون وروى عن المعنى في العتاب بالان
وما صاحب الكسرة حقا وقد تقدم ذلك في هذه الاماين في قوله تعالى
عقروا ما تعفوا فانه اشد على الطغيان لكن لا يجوز بوقوعه من
غير الكسرة التي يموت على كونه وهذا في الاثر الذي يستحق الشراب
والمرج يعقل الواجب والمقرب ومنه عند النبي او الاثر الذي يستحق

[illegible]

والله اعلم بالصواب

كما هو رسول الله من غير قولنا يا ربهم عليه السلام بذلك
وعصمتهم اذ لم يكن ذلك من وجوب الامر والاشرف
احوال القناعة والرضا وكيفية الحساب ونحو ذلك
من يومهم عزه وكونها من صفات سابقا وشرفا واولا
الانوار الحسنة ببيان جفا عنهم وكيفية تجميعها في الاماكن
التي هي في غير ذلك الاماكن والاشرف من ذلك
والجواب بشر ذلك احوال النار وكيفية العقاب فيها والاداء
التي هي على ما ريت بذلك الا ان الاحوال المخصوصة هي عليه
سواء لان ذلك جميع اقسامها مع عدم استكمالها
العقل يكون مفادها على ما قاله وجوب التوبة اقول
توبة هي التزم على التبتيح والاحياء والاشرف في الاموال والنفوس
عدم الملوكة والافعال الاستيفاء وهو لا يصح لوجوب التوبة
عنا على دفعه او اجزاله بل هو واجب ولا لا التمتع على دفعه
فيما ذكره من غير ذلك ان كان مقتضاها واجب ونفسه على التبتيح
فيما يكون له حقوق الناس ولا دفع النفس عن نفسه والام كان

ثوبه اعلم ان الذنب اما في حقه نعم اما في فعله لا يبيح فكل من في الذنب
 والعزم على عدم المعادة والا خلا لا يوجب ما اما ان يكون وقته
 باقيا فاقبوه وذلك هو الثوبه منه واخرج وقته فاما ان يستط
 يخرج وقته كسماوة العبد لا يفي الذنب والعزم على ان لا يعود
 او لا يسقط فيه شيئا وذلك ان كان في حق او عرفا ان يكون افضل الا
 في دين سوى فيجب عليه بالتوبة ولو شأوه وعلمه الخطا وانما
 يكون الحوقل في التوبة منه افضل له والى اذ اذ ربه والا فاعلم
 وان تعذر عليه ذلك وجب العزم عليه قال والامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر يشترط ان يعلم الامر وانما هي كون المعروف هو في المنكر
 ممكن وان يكونا مما سبق فان الامر بالمعروف والنهي عنه يجب
 ويخرج وانما يشترط الامر من الغير اقول الامر طلب المصلح من الغير
 على جهة الاستدلال والنهي طلب المنكر على جهة الاستدلال
 والمعروف هو فعل حسن اختص به مفسدا على حسن والمنكر هو
 النقيض اذ اقرن هذا اخفا بخلاف الاول انفق العلماء على وجوب
 الامر بالمعروف الواجب النهي عن المنكر فافهموا بعد ذلك في
 مناهي الاول هو الوجوب عقلي او سمعي فقال الشافعي الطوسي

بالاول والاسم المنعوى الثاني اجمع انشاؤها بحسب ان في فعل الواجب
وقوله الفصح بحسب ان عقلا قبله وان الواجب العقلي غير متعلق باحد
فبحسب ان عليه نعم وهو لا يلازم ان يرتفع كل قبح ويقتضى كل
واجب ان الامر هو المحال على الشيء والشيء هو المنع منه لكن الواقع
خلو ذلك وان لم يفعل لزم انزاله بالواجب لكنه حكيم وقد نظر الاول
نظرا اما الاول بالسمعة على جوبها فكثيره المقام الثاني هو صحتها
بحسب ان على الايمان او على الكفاية فان الشئ بالاول والشيء بالثاني
اجتمع الشئ بجمع الوجوب من غير اشتراط وجوب نعم

الحجج الثلاثة في انشاؤها بحسب
وفي كل المقام رعاها اربعها الاول علم انما هو الامر بكون الحروف
معروفا والمكروه متكررا اوله لانه لا يسميها ليس بمعروف ونحوها ليس
بمتكسر الثاني بكونها متوقفا على المستقبل فان الامر بالمعصية الزاوي
عند عبث الناظر ان يجوز الامر وانما هي عند هاتين امره ونهييه
فانه اذا تحقق عنه او فليس على فلتنه عدم ذلك ارتفع الوجوب
الرابعة من الامر وانما هي عن العجز او لما صلب بسبب الامر بالشيء
اما للمفقهات واخرى المسلمين فان غلبه عند حصول ذلك

ارتفع

ارتفع الوجوب انما بحسب ان بالقلب واللسان واليد ولا ينقل
الى الاصبع الوجه عدم الانجاء في هذا ما سجد في فتيحه
وكذا شبهه وانفق في جميعه ونسبته مع عقف داعي وقصر
ذراعيه هو امح حصول الاستنار ونشور نور الاكوار لكن
الموجود من كرمه ان يتفقه به كما يقع باصله وان جوبها بالها
لوجه انه سمع بحسب والمحذ للمذهب الثاني والعلوه
على خلافه عند محمد والارسطين الطاهر عيسى وسلم
شبهها كثيرا بحسب الارض الراصين

في الكتابين يعني باسم الله تعالى في الكتابين يعني في الكتابين

الحكمة وبها علمها والصلة والسلام على محمد والجميعين نفعي كتب كتابي هذا
لعلم الاعمال في تدبير حركات الكون والخلق في تدبيره والبراق في كونه وشهدا
بهم وللمستعين بهم في العلوم ويكون في رزقهم من اهل بيت علي بن ابي طالب عليهما السلام وسيدنا محمد بن علي
وبينهم على كتب الفقه والادب وهو في الله الظاهر والظاهر في الله والصلوة
يطبق على العنصرين ما يرفع معهما الخريف وهو الحالة الماتعة من مشاير الصدور
والكلوان الخاصة من مشايرهم البول والغايط وما رزقها منها الحب وهو ما
يجب ان لا تدعى من الثوب والبدن وعينها لعل الصلوة وفيها ما يتكفل
بها لها وطعامها الطعام في المعنى الثاني والاول فما لا يشترط اطلاقه في انصافها
التي لا الاخذ بها وما يتكفل بها كيفية النظر في تكفلها بالابواب التي لا تتجاسر
وفيه على الخطيب الاول ان منها البول والغايط من الحيوان والاكل والشهوات
سائلة ويخرج من جوفه ما لا يقع في شجرة لا يعلو ان الترفع كالترفع والبول
البول الصبي الرقيق قبل الاغتناء وهو ضعيف الاقرب وما لا يفرق بين الظاهر
وعنه والاول ما الظاهر من مطلقه او يربطه لولا في تضعيفه واما الاكل
صفا وفيه صراحت في اكله وتبيلها في الترفع في الابواب التي لا تشترط الاخذ بها في البول

اشهد

[illegible]

والقرن وانطلق في الحارة البضعة والافنة وانسحب في النقيض كنت الجليل العظمى وان لم
والمراد بالافنة وصولها اليها فممنها ان تسمى من الحلو وقيل بطيخة وقد اكرر في
البضعة وسئل لماذا لا يخرجها من الحلو فاجاب بانها لا يخرجها من الحلو بل يخرجها من الحلو
فقط فيها اختلاف في النقيض الحلو منها والافنة الاجتناب عن الحلو القليل منها
والنصف واصلها انما تخرجها من الحلو واصلها انما تخرجها من الحلو ففصلها واصلها
والحلو وانطلق اليها كذلك ولا يخرج في نفسه من الحلو بل يخرج في استنادها الى الحلو
الماكول وغيره وانما المسألة طاهرة وانما اختلافها من الحلو وانما المنة
الحال فلا في الاجتناب عنها الكيف في الحلو بل في البضعة وانما المسألة فلا
في حارة والافنة في حارة العلم بانها من المنة كذلك لا خلاف في عدم تلبية الاقوى
والحلو من الحلو بل في حارة كونه انما لا خلاف في تلبية الحلو من الحلو كذلك
واختلاف في السباع والسمك والخضروات والافنة الاقوى في السباع القائمة
والافنة عند الفيد كذلك في السمك والخضروات والافنة من الحلو وانما
والسمك على ما قيل في حارة العلم وانما الحلو وانما الحلو وانما الحلو
الحريشة والافنة والافنة والافنة والافنة والافنة والافنة والافنة
الافنة من الحلو وانما الحلو وانما الحلو وانما الحلو وانما الحلو

والله اعلم

[illegible]

لأنه في حكمه القليل المجمع من قوت بعد نزول الغيث في جهل القطر يستدل
 ماء الغيث على المنقسط مع زوال العين عليه لا يشترط الحركية وانفسا النفس
 ولا يكون الماء المجمع روده عليه لأن يحرك في حال النزول ويقترن
 او يتقاطر عليه لان جملة كثير او يحصل بها المازجة والفتك يكون باشرط الكثرة
 في الحاصل ينشأ من الماء البز وهو صبيح ماء المذابة في الارض ولا يتعداها
 غالباً مع شربها بالزمن من غير ان يفسد في الغرض الذي فيه ماؤها كانت
 الارض يخرج الى وجه الارض وهو صبيح الحياض والامبار التي تفرج بحقوق
 فيه من خارج فيكون كما في الكثرة يختلف بالكونية وعدها في البر البرية
 اختلاف من بدل اطر الاقوال وانما هي بين المتفرقين وادفعها التفرق
 رجمة الواسعة لا يفسد بملاحة التماسه اذا تفرق احداهما في فناء فناء
 الواردة في المجرى على البر استحقاق التماسه اذا تفرق القليل على التماسه
 فنقطر في طرقات القاء الكون على فضاء عد دفعه مع حصول المازجة كما يكفي
 حركه الانشطار ولو كان صغيراً فليس طبعاً بعد الزوال بعد طول التغير
 لطيف ولو عرفت بعض الكون فلا ينعى الباقي القارة مع المازجة فلا
 يظهر ما دخل في الكون التماسه بحسب نظريته في هذا وتبين من اجل

بهما

بهما والكثرة ما خرج به تطهير المازجة مع المازجة وكذا في وجه الماء
 من الحزن بشرائطها الحزن بعد الملاقاة وزوال التغير عقار الكون فضاء
 هذا انما كان الحزن اعلى منه واما اذا استاديا كما لقد بين احداهما في الكون
 فيكون المازجة في التطهير وان لم تنزل اخر غير كسر فلو انما القليل متغير
 فيشرط بقاء الكون في المطر بعد زواله ولا يكفي حركه الانشطار في شئ منها
 واما انما الحزن اسفل وهو رصه الماء الى القليل فيكون كما يحب هرق
 عليها ما واحد فيكون مع المازجة ولا يشترط كونه زائداً على الكون انما القليل
 متغير ان لم يبق فيه كونه زائداً في تطهير مياه المطر كما هو واما الكون المتغير
 كما اقبل القليل المتغير في صاكنه لا يتغير كونه بالغير فهو القليل في الحكم التغير
 ولا يتغير زوال التغير بنفسه او بتصفيقه في ايام ولا يمكن تطهيره في الماء
 واما انما التغير المتغير بالتغير في تطهيره في الماء من المنبع والاشراج الى
 ان يزول التغير بنفسه او بتصفيقه في ايام ولا يمكن تطهيره في الماء واما
 التغير المتغير بالتغير في تطهيره في الماء من المنبع والاشراج الى ان
 يزول التغير وكذا في ماء الحمام وما يشبهه من كونه بشرط فيه كونه الكون
 ازدياد في الكون الاصل او بعد زوال التغير في كونه متغير في تطهيره في

على القول بالتأخر والاطول منها في غير الشرح في الامور المختلفه في تطهير
 فان اجتمع ماؤها في الاطرطها فيها ان خرج منها مقدار ما في بئر صوف
 ولو غارها وهاهنا في الاطرطها الحارة الى التزم سبيلها الاطرطها مثل
 المستحق المطر فلا تفرق بين التماسه في الارض على التماسه من عدم تجانس
 او يدع تطهيره بالترج من جهة الحان يزول وعلى القول الاقول التماسه
 فيقول القول وجوب اكثر الامور في العقد ومنزل التغير ان كان لها
 عقود وان لم يزل ولا يظهر نزول التغير بنفسه او لعلاجه وعلى
 التزم في سبيل اطهره انه اذا امكن العلم عقود المنزل فيكون
 فيكون به والا فان لم يزل فيجوز واما لو لم يتغير بنفسه في سبيل العقد
 في التزم وبعضها في بعض واما ما ذكره في التماسه في غير ترجم الجمع
 وقيل يترجم او يعرّف وقيل يثبوت في الاقول الاطرطها في التماسه
 امسحاً بكونه وان كان اكثر افضل واما ما ذكره في التماسه في التزم
 فيه الجمع منها في التماسه انما او كثر على المستشهد وقيل يثبوت وعلى
 قطر ولا يبعد التماسه على التماسه في المشهورات المستكملت المازجة
 مثلها واخيراً جاز لها التماسه وهو في بعض بعضه في بعض اذا غلا

وهو

ولم يذهب ثلثه ومنها البعير والاشهر الاطرطها التماسه ان كان كونه في التماسه
 والاشهر والاشهر في بعضه من التماسه في التماسه في التماسه في التماسه
 فيكون ان لم يكن في التماسه في التماسه في التماسه في التماسه في التماسه
 فيكون الاطرطها في التماسه في التماسه في التماسه في التماسه في التماسه
 ولا يكفي القيل والمعلق ولا نشأ ولا التماسه ولا المعلق والاحوط عدم
 حيز الاطرطها في التماسه في التماسه في التماسه في التماسه في التماسه
 التماسه وهو صبيح ما يترجم في بعضه في التماسه في التماسه في التماسه
 بين ان يترجمها ويقوينا شيئاً ولو تلوّف به نجاسة اخرى في طاهر عدم
 الكلفا البعيرين حلوا فلا حكم لهما في التماسه في التماسه في التماسه في التماسه
 الاطرطها في التماسه في التماسه في التماسه في التماسه في التماسه
 والاطرطها في التماسه في التماسه في التماسه في التماسه في التماسه
 ولا يبعد ان يترجمها ولو تلوّف به نجاسة اخرى في طاهر عدم
 الكلفا البعيرين حلوا فلا حكم لهما في التماسه في التماسه في التماسه في التماسه
 الاطرطها في التماسه في التماسه في التماسه في التماسه في التماسه
 للكم الكون في التماسه في التماسه في التماسه في التماسه في التماسه
 للكم الكون في التماسه في التماسه في التماسه في التماسه في التماسه

زوائد

[illegible]

59.

خوفهم من قومه وأما سبوا فلا يظنوا لكثرة سبوا ولا يظنوا سبوا ولا يظنوا سبوا ولا يظنوا سبوا ولا يظنوا سبوا
كونهم في العلقه وغيره ولا يظنوا سبوا ولا يظنوا سبوا ولا يظنوا سبوا ولا يظنوا سبوا ولا يظنوا سبوا
كما أخرجنا من العراق والذين كانوا داخلوا على سلاطينهم وبعثوا إلى سلاطينهم
وأما الدولة فإن كان هؤلاء المرء قد فعلوا انطلاقة فيهم فبطلانها كما جازها ولا يظنوا سبوا
غير أن البقاء السليم على مستوى في الدولة غير أنه عندئذ لا بد من سبوا على جميع
والسبوا يجوز في سبوا على جميع والاصول العامة هي حتى تعرف المسلم
وتكفيهم وكلها لا يظنوا سبوا في دولة واحدة ولا يظنوا سبوا في دولة واحدة ولا يظنوا سبوا في دولة واحدة
سبوا المسلم في دولة واحدة ولا يظنوا سبوا في دولة واحدة ولا يظنوا سبوا في دولة واحدة ولا يظنوا سبوا في دولة واحدة
تقتضي القرآن والظاهر في ذلك في الحق مثل سبوا على جميع وسبوا على جميع وسبوا على جميع
الظاهر في ذلك في القرآن والظاهر في ذلك في القرآن والظاهر في ذلك في القرآن والظاهر في ذلك في القرآن
سبوا على جميع وأما الثاني في سبوا على جميع مثل سبوا على جميع والظاهر في ذلك في القرآن والظاهر في ذلك في القرآن
بالمسلم ولا يجوز ولا يظنوا سبوا على جميع في دولة واحدة ولا يظنوا سبوا على جميع في دولة واحدة ولا يظنوا سبوا على جميع في دولة واحدة
والواقع في الأمر أن الأمر على جميع في دولة واحدة ولا يظنوا سبوا على جميع في دولة واحدة ولا يظنوا سبوا على جميع في دولة واحدة
مصلحين أو لأنهم كان بعضهم قد فعلوا فلا يظنوا سبوا على جميع في دولة واحدة ولا يظنوا سبوا على جميع في دولة واحدة ولا يظنوا سبوا على جميع في دولة واحدة
لا يجوز هذه المصلحة في دولة واحدة ولا يظنوا سبوا على جميع في دولة واحدة ولا يظنوا سبوا على جميع في دولة واحدة ولا يظنوا سبوا على جميع في دولة واحدة

فلا يفرق وان كان غير متعلق فلا يفرق الا ان كان له احوال وان يقع في كونه متعلقا
كالنوع وكما لو ترك المصطفى اذ انما هو لا يفرق عن ان كان متعلقا بالقرابة
لان في وجوب الرد في الدنيا ولكن لا يفرق انما ان كان له احوال وان يقع في كونه متعلقا
على الحقيقة والمستحق الامتنان ولا يفرق العقل بالاولى ان كان له احوال وان يقع في كونه متعلقا
بغيره من وجوبه لا يفرق بل مال الحقيقة وان كان له احوال وان يقع في كونه متعلقا
هو او من ان يقول الحق الله رب العالمين والصلوة على محمد وآله اجمعين المستحق
استحقاقه نعمته على العالمين كغيره ان يقول ربكم الله واستحقاقه نعمته على العالمين
جواب بوجوبه نعمته على العالمين كغيره ان يقول ربكم الله واستحقاقه نعمته على العالمين
الاستحقاق من المطلقا الفعل الكثير في محله في اختلافه من المطلقا الفعل الكثير في محله في اختلافه
الاخر ان يجعل المعنى وهو صورة الصلة بان يكون احد الطرفين متعلقا بالآخر فيكون
الصلة وكل من كان متعلقا بالآخر فيكون وعنده الى العرف لا يفرق في عدم كونه متعلقا
حقيقة العباد كما لا يخفى على هذا فلا يفرق بين العبد والسيعة ولكن المستحق بينهما
الفرق ان يفرق انما هو ان يفرق بينه وبينه بان يكون احد الطرفين متعلقا بالآخر فيكون
ويظهر من الاختيار ان الامر لا يفرق بينه وبينه بان يكون احد الطرفين متعلقا بالآخر فيكون
وسان الوجود بان كان له احوال وان يقع في كونه متعلقا بالآخر فيكون

واراد

واراد ان يكون له احوال وان يقع في كونه متعلقا بالآخر فيكون
كذلك وان كان له احوال وان يقع في كونه متعلقا بالآخر فيكون
ون العلة من ان كان له احوال وان يقع في كونه متعلقا بالآخر فيكون
انما هو ان يكون له احوال وان يقع في كونه متعلقا بالآخر فيكون
بطلان الصلة بان كان له احوال وان يقع في كونه متعلقا بالآخر فيكون
فان كان له احوال وان يقع في كونه متعلقا بالآخر فيكون
في قوله بان كان له احوال وان يقع في كونه متعلقا بالآخر فيكون
بغيره من وجوبه نعمته على العالمين كغيره ان يقول ربكم الله واستحقاقه نعمته على العالمين
الاستحقاق من المطلقا الفعل الكثير في محله في اختلافه من المطلقا الفعل الكثير في محله في اختلافه
الاخر ان يجعل المعنى وهو صورة الصلة بان يكون احد الطرفين متعلقا بالآخر فيكون
الصلة وكل من كان متعلقا بالآخر فيكون وعنده الى العرف لا يفرق في عدم كونه متعلقا
حقيقة العباد كما لا يخفى على هذا فلا يفرق بين العبد والسيعة ولكن المستحق بينهما
الفرق ان يفرق انما هو ان يفرق بينه وبينه بان يكون احد الطرفين متعلقا بالآخر فيكون
ويظهر من الاختيار ان الامر لا يفرق بينه وبينه بان يكون احد الطرفين متعلقا بالآخر فيكون
وسان الوجود بان كان له احوال وان يقع في كونه متعلقا بالآخر فيكون

والاصول الاجتهاد وانما ان كان له احوال وان يقع في كونه متعلقا بالآخر فيكون
الاعمال الا ان كان له احوال وان يقع في كونه متعلقا بالآخر فيكون
بين المستحق وان كان له احوال وان يقع في كونه متعلقا بالآخر فيكون
وان كان له احوال وان يقع في كونه متعلقا بالآخر فيكون
مكرهه وانما ان كان له احوال وان يقع في كونه متعلقا بالآخر فيكون
في قوله القليل في قوله تعالى انما هو ان كان له احوال وان يقع في كونه متعلقا بالآخر فيكون
الحال المستحق ان كان له احوال وان يقع في كونه متعلقا بالآخر فيكون
او في قوله القليل في قوله تعالى انما هو ان كان له احوال وان يقع في كونه متعلقا بالآخر فيكون
والا فلهذا وان كان له احوال وان يقع في كونه متعلقا بالآخر فيكون
الاضحية وان كان له احوال وان يقع في كونه متعلقا بالآخر فيكون
خاص القليل في قوله تعالى انما هو ان كان له احوال وان يقع في كونه متعلقا بالآخر فيكون
انما هو ان كان له احوال وان يقع في كونه متعلقا بالآخر فيكون
وان كان له احوال وان يقع في كونه متعلقا بالآخر فيكون
منه ونحوه ان كان له احوال وان يقع في كونه متعلقا بالآخر فيكون
في الشك والسيعة وان كان له احوال وان يقع في كونه متعلقا بالآخر فيكون

واراد

مخرج كونه له احوال وان يقع في كونه متعلقا بالآخر فيكون
في قوله القليل في قوله تعالى انما هو ان كان له احوال وان يقع في كونه متعلقا بالآخر فيكون
بالاخر وان كان له احوال وان يقع في كونه متعلقا بالآخر فيكون
مكرهه وانما ان كان له احوال وان يقع في كونه متعلقا بالآخر فيكون
في قوله القليل في قوله تعالى انما هو ان كان له احوال وان يقع في كونه متعلقا بالآخر فيكون
الحال المستحق ان كان له احوال وان يقع في كونه متعلقا بالآخر فيكون
او في قوله القليل في قوله تعالى انما هو ان كان له احوال وان يقع في كونه متعلقا بالآخر فيكون
والا فلهذا وان كان له احوال وان يقع في كونه متعلقا بالآخر فيكون
الاضحية وان كان له احوال وان يقع في كونه متعلقا بالآخر فيكون
خاص القليل في قوله تعالى انما هو ان كان له احوال وان يقع في كونه متعلقا بالآخر فيكون
انما هو ان كان له احوال وان يقع في كونه متعلقا بالآخر فيكون
وان كان له احوال وان يقع في كونه متعلقا بالآخر فيكون
منه ونحوه ان كان له احوال وان يقع في كونه متعلقا بالآخر فيكون
في الشك والسيعة وان كان له احوال وان يقع في كونه متعلقا بالآخر فيكون

وَأَمَّا الْمُصْطَفَىٰ لَمْ يَلَيْقَ بِأَعْيَانِ الْقَدَمِ
مِنْ وَجْهِ عَيْنٍ أَوْ أَلْفِ الْمَعِينِ

لِقَوْلِهِ الْاَضْطَرَّ

60

...

الحمد لله

10

وہاں

...

100

في العالم

2

1

—

المطهر

25

—

۱۰۰

او

33.

...

卷之六

...

تولید

طالع

...

100

مَبْلُورٌ

و بگویند

فليس المظالم

...

1891

...

100

[illegible][illegible][illegible][illegible]

التيقن ان اطراف اليوم الصرفة الصوم عليه في كل يومين واربعة حصة في كل يومين واليوم
 اليوم مع سبق التيقن ان اطراف اليوم مع سبق التيقن ان اطراف اليوم مع سبق التيقن ان اطراف اليوم
 بعد التيقن ان اطراف اليوم مع سبق التيقن ان اطراف اليوم مع سبق التيقن ان اطراف اليوم
 ان الطهر في كل يومين التيقن ان اطراف اليوم مع سبق التيقن ان اطراف اليوم مع سبق التيقن ان اطراف اليوم
 بوقت التيقن ان اطراف اليوم مع سبق التيقن ان اطراف اليوم مع سبق التيقن ان اطراف اليوم
 وكذلك في الاغذية المحبوبة وان لم يكن الصائم ما يوجب السكوت والافشاء يدور في كل يوم مع سبق
 التيقن ان اطراف اليوم مع سبق التيقن ان اطراف اليوم مع سبق التيقن ان اطراف اليوم
 الفضا عليه بل لا يجوز وجوب الكفارة لان في المعنى العام للثاقل لا يصح من
 الحايض والنفث وان حصل الدم قبل الغروب لم يقطع بعد الغروب وما استمر منه فيخرج
 منها اذا عملت بما يجب عليها انما هو لا يوجب الفضا عليها ان لم يعمل على التطهير
 الا في وقت في العمل الموجب تركه للفضا انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 غسل اليدين المأخوذة بالامانة فان لم يغسل قبل البيع لم يفسد البيع وانما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 وداخلة فيه ولو لم يمتنع من العمل فيتم وتكون بقية البيع مكافئة
 ويجب الفضا ان لم يفعل واما الكفارة فلا يجب في ترك العمل ايضا على الاظهر
 يجب عليه غسل الفضا مضافا الى الاستسلا المعه في غير القليلة والوقت فيها ان
 لم يغسل وجب عليه على الاظهر انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو



تاریخ سیل کربلا در سال ۱۲۳۷
در روز شنبه ۱۲ شهریور سنه ۱۲۳۷

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام
على سيدنا محمد
الناجي والهادي
والقادر على كل شيء

